

نزهة الطرف في أحكام الجار والمجرور والظرف

د. عبد الإله نبهان(*)

رسالة « نزهة الطرف في أحكام الجار والمجرور والظرف » أو « العقد الوسيم في أحكام الجار والمجرور والظرف وما لكل من التقسيم » تعد نموذجًا لتآليف المتأخرين في النحو، جمع فيها مؤلفها الأخفش الصنعاني ما استطاع مما يتصل بأحكام موضوعها.

وقد تصدّى المحقق لجمع بعض المعلومات المتعلقة بمؤلف الرسالة، وحقّقها على وفق المنهج العلمي، وسَجّل عليها بعض الملاحظات، ورصد مصادرها، وضارعها بأصولها.

(*) عضو هيئة تدريس كلية الآداب بجامعة البعث (سورية)، حقّق مجموعة من كتب التراث في اللغة والنحو. ونشر المعهد له « غوامض الصحاح » للصفدي.



رسالة «نزهة الطرف في أحكام الجار والمجرور والظرف» للأخفش الصنعاني، من الآثار التي تمثل جهد المتأخرين في التأليف النحوي، مستفيدين من التراث الغزير الغنيّ، محاولين الاجتهاد في بعض الجزئيات على حسب الطاقة. وقد رأيت أن تحقيق هذه الرسالة يحقق هدفين: الأول هدف معرفيٌّ يسوّغه موضوع الرسالة، والثاني هدف يتعلق بتاريخ التأليف النحوي وتطوره ومعرفة الكتب المعتمدة في هذا الفن آنذاك. وسأقدم للنص بمقدمة أتحدث فيها عن المؤلف أولاً، وعن الرسالة وما يتعلق بها ثانيًا.

١- المؤلف

ليس لدينا عن المؤلف إلا ما ذكره الشوكاني في «البدر الطالع» وما أوجزه الزركلي نقلا عن الشوكاني، لذلك سنقدم موجزًا عما ذكره الشوكاني.

مؤلف الرسالة هو «السيد صلاح بن حسين بن يحيى بن علي»، وصفه الشوكاني بأنه العالم المحقق الزاهد المشهور المتقشف المتعفف. كان يؤمّ الناس أول عمره بمسجد داود بصنعاء، ثم بالجامع الكبير بها، ثم عاد إلى مسجد داود لأمور حصلت.

كان لا يأكل إلا من عمل يده، وكان عمله صناعة القلانس وبيعها، ولا يقبل من أحدٍ شيئًا، كائنًا من كان.

كان للناس فيه اعتقاد كبير، وهو ينفر من ذلك غاية النفور، وله في إنكار المنكر مقامات محمودة. وكانت له شهرة عظيمة في الديار اليمنية، ولا سيما صنعاء وما يتصل بها، وذكر الشوكاني أنه على الرغم من مضي سبعين سنة على وفاة الأخفش فإنه استمر يُضْرَبُ به المثل في الزهد، وكان طلبة العلم في

عصره يتنافسون في الأخذ عنه .

ذكر له الشوكاني من المؤلفات :

- نزهة الطرف في الجار والمجرور والظرف .
- رسالة في الصحابة .

وذكر له الزركلي كتابين آخرين :

- عجالة الجواب في شأن معاوية بن أبي سفيان .
- هداية المسترشدين إلى علوم المجتهدين .

قال الشوكاني : « ولم يزل مستمراً على حاله الجميل في نشر العلم ، وعمارة معالم العمل وإشادة ربوع الزهد ، حتى توفاه 1 في سنة (١١٤٢هـ) اثنتين وأربعين ومائة وألف ، في يوم الأربعاء سابع وعشرين من رجب من هذه السنة ، وازدحم الناس على جنازته وغُلِّقَتْ الأسواق ، وأرّخ موته الأديب أحمد الرقيحي فقال :

قضى صلاح نَخْبَةُ   أفضلُ مَنْ فيها مشى
السيد الحَبْرُ الذي   ما مثله قَطُّ نشا
لا شك أن ربّه   قد خصّه بما يشا
إن تأنسِ الحورُ به   فكم لنا قد أوحشا
في رجب من عامه   أرّخ صلاح الأخفشا

سنة ١١٤٢هـ

وهنا لابد من الإشارة إلى أن العلامة الزركلي قد جعل وفاته سنة ١٢٤٢هـ ، وتابعه على ذلك مفهرس الكتب في معهد المخطوطات بالكويت ، والصواب ما نص عليه الشوكاني .

٢ـ الرسالة

عالج المؤلف في رسالته أحكام شبه الجملة «الظرف والجار والمجرور» مستفيدًا مما كتبه ابن هشام الأنصاري في كتابه « مغني اللبيب » ومما كتبه رَضِيُّ الدين الأَسْتَرَابَاذِيّ في شرحه على الكافية لابن الحاجب .

بدأ رسالته بمناقشة لـ « الظرف » ، ثم عقد مقصدين ، تضمن المقصد الأول فصولاً ستة :

تناول في الأول قضايا تعلّق الظرف والجار والمجرور .
وتناول في الثاني حكم شبه الجملة في وقوعها بعد الأسماء .
وتناول في الثالث عمل الظرف عملَ الفعل .
وتناول في الرابع تأويل الاستقرار بجملة في الصلة .
وتناول في الخامس قضية انتقال الضمير إليه من المحذوف .
وتناول في السادس فوائد تتعلق بالتراكيب المشتملة على الظروف .

وخصص المقصد الثاني لبيان أقسام الظرف ، فقسمه إلى ستة أقسام :

- إلى المعرب والمبني .
- إلى الملازم للإضافة .
- إلى الممنوع من الصرف .
- إلى زمان يقبل تقدير (في) مطلقًا ، ومكانٍ لا يقبل إلا المبهم .
- إلى متصرف وغير متصرف .
- إلى ما يصلح جوابًا لـ « كَمْ » وجوابًا لـ « متى » .

وقد أحسن المؤلف تجميع عناصر الرسالة وتضمينها أهم ما ورد في كتب

النحاة ، جامعًا بين جهود الرضي الأستراباذي وابن هشام الأنصاري ، لكنه بالغ في الإيجاز ، حتى غدت عبارته إشارة في مواضع وإيماءة في مواضع أُخر ، واقتصر في ذكر بعض الشواهد على ذكر كلمة من الشاهد يومئ بها إليه ، وكأنه يفكر أن رسالته ستكون بمثابة المتن المحتاج إلى الشرح ، وقد حدث ذلك ، فقد ذكر الشوكاني أن العلامة عبد القادر بن أحمد بن عبد القادر (١١٣٥-١٢٠٧هـ) قد شرح « نزهة الطرف » شرحًا نفيسًا مفيدًا في مجلد لطيف . « البدر الطالع : ١/ ٣٦٦» .

٣ - وصف المخطوطة :

المخطوطة من مقتنيات دار المخطوطات بصنعاء ، وقد حصلت على مصورة عنها من معهد المخطوطات العربية بالكويت ، بفضل الأخ الأستاذ فيصل عبد السلام الحفيان ، فوجب له الشكر والتقدير .

تقع في تسع ورقات ، إذا استثنينا صفحة العنوان ، فهي إذن ثماني عشرة صفحة ، قياس الصفحة ٥ر١٧×٢٥سم ، وعدد الأسطر في كل صفحة تسعة عشر سطرًا ، ومتوسط كلمات السطر ثماني كلمات .

كُتِبَتْ الرسالة بخط نسخيّ واضح ، عام ١١٣٥هـ ، أي قبل وفاة مؤلفها بسبع سنوات ، وذكر ناسخها أنه انتهى منها في السدس الأول من النصف الثاني من اليوم الرابع عشر في الشهر الخامس من شهور سنة خمس وثلاثين ومائة وألف ، ولم يذكر اسم الناسخ .

وأُثْبِتَ عنوان الرسالة واسم المؤلف على الصفحة الأولى على النحو التالي : (نزهة الطرف في أحكام الجار والمجرور والظرف ، ويسّمى بـ « العقد الوسيم في أحكام الجار والمجرور والظرف وما لكلٍ منهما من التقسيم » ، جمعه مولانا

العلامة الزاهد ، حاوي خلال المحاسن والمحامد ، صلاح الدين بن حسين الأخفش لقبًا - رضي الله عنه وأرضاه ، وغفر لنا وإياه ، ووالدينا والمؤمنين) .

٤ - عملي في الرسالة :

بعد نسخ الرسالة والتأكد من توثيق نسبتها إلى صاحبها ، اتجهت إلى تدقيق النص وتحريره بمضارعته بالأصول التي اعتمدها المؤلف ، ورددت معظم النقول إلى أصولها التي استمدت منها ، وعمدت إلى إثبات النصوص الأصلية في التعليقات ، لأن عبارة النصوص الأصلية أوضح من عبارة المؤلف ، فكانت هذه التعليقات بمثابة الشرح والتوضيح لكثير مما في الرسالة .

واهتممت بما ورد في الرسالة من شواهد وأعلام وآيات كريمة ، فعمدت إلى تخريجها والتعليق عليها ، مع ترجمة موجزة للأعلام .

٥ قيمة الرسالة :

تتلخص قيمتها - كما أشرت - في أنها جمعت ما تفرق وقدمته موجزًا ، مستفيدة من مرجعين أساسين هما « مغني اللبيب » لابن هشام الأنصاري و« شرح الكافية » لرضي الدين الأستراباذي . وهذه الرسالة تمثل لنا نموذجًا من نماذج التأليف النحوي في القرن الثاني عشر للهجرة في بلاد اليمن ، وتشير إلى ما كان يهتم به العلماء ورجال التعليم في هذا المجال .

والله الموفق للصواب .

نزهة الطَّرف في احكام الجار والمجرور
والظرف ويسمى بالعقد الوسيم
في احكام الجار والمجرور
والظرف وما يشكل
منهما من التقسيم
جمعه مولانا
العلامة
الزاهد حاوي خلال المحاسن
والمحامد صلاح الدين بن حسين
الاخفش لقاه الله
وارضاه وعفا عنا
وعن اباه ووالدينا
والمسلمين
آمين

عنوان الرسالة واسم مؤلفها

بسم الله الرحمن الرحيم
قال السيد العلامة أعاد الله من بركاته حمدا للرافع
لذي الدرايات الأعلام وشكرا للناصب للهداية الأعلام
والصلاة والسلام على المعرب عن الصواب في الكلم
والأفعال وعلى تابع منهجه من الأصحاب والآل
فهذه [illegible] لا يعرف نظيره في مؤلف وسيط لا يوقف على
مثل نظائره وخزانة من الفن يشتمل على أحكام الجار والمجرور
والظرف [illegible] ما ينزل منزلة السواد من الطرف [illegible]
وناظمها القصير والقصور فقد [illegible] إنما التقاطها من درر [illegible]
[illegible] فهي قصيرة في التحقيق طويلة وكثيرة وإن نزرت
قليلة أعتني بها بتمام توامه أكلها من عين الحاسد وأجيرها
برواجم النجوم من لسان ذي الدين الفاسد والمقصود
لها [illegible] ما [illegible] ومن الله التوفيق والمدد الظرف هو
الاسم المذكور لإفادة وقوع حدث فيه ولم [illegible]
ما فعل فيه فعل من كون السلامة من الإيراد والاستراحة
من الدفع بالقيد [illegible] لا منصوبا بتقدير في [illegible]
ما اعتبره صاحبها في حد المعرب لاجريا على اصطلاحهم
المستغرب وكثيرا ما يطلق الظرف على المجرور مع ما
جره من الحروف [illegible] الرضي لأن كثيرا من المجرورات

طروف

ظروف وعلى ما يشملهما وهو معروف فحيث قرنا أريد
بكل معناه وإن أفرد الظرف شبه به وأخاه وإما الاكتفاء
عنه بذكر أخيه فلا يستغني الظرف عن النظر فيه وقد
قضا بذلك ظاهر من قال في تشبيههما القول النفيس
وقال هما كما قال في الفقير والمسكين ابن إدريس الشافعي
وما أملاه بإملائه في مجالس التدريس إن اجتمعا افترقا
وإن افترقا اجتمعا [illegible] ما أبدع اجتماع الافتراق
وافتراق الاجتماع معا ثم البحث هنا عن معظم
حكمه العام وحكم أخيه المشارك له في الأحكام
وعن تقسيمه وما لكل من الأقسام فانحصر في مقصدين
المقصد في الحكم العام وفيه فصول ستة الفصل
الأول لما كان لإفادة وقوع عامله فيه والجار للإفضاء
بفعل أو معناه إلى ما يليه لم يكن لهما غنى عن
متعلق مصدر أو ما هو منه مشتق أو ما يتضمن
معناه المحقق وفي تعلقه بالناقص والجامد ومعنى
النفي بحث الأظهر يتعلق وقولنا غالبا للاحتراز
عن الزائد ولعل ولولا قيل وكيف الكاف وحاشا
وعدا وخلا والمختار في رب أنها كالكل وفاقا لابن
هشام وخلافا للجمهور ثم المتعلق إما عام مستقر

الورقة الأولى من المخطوطة

في رواية ابن هشام لاشهر المحرم وغيره فيما اتفاق
نقل الاعلام قال نجم الائمة ان كان هذا رواية عنهم
فحسن وان كان رايا فاي فرق بين لا يتغير المحرم بدخول
الشهر كما لا يتغير الايام بدخول الدهر قلت
هذه الريبة في الامام المشهور مما يلحق بالشعلة يعرب
والزنبور ولقد خيل الريب في ابن عثمان تشيعه لعلي
ابي الحسن كما خيل البدر ابن مالك تشيعه لسعيد ابي
الحسن في النفي عن تعيين ظرفية المكان والزمن قلت
وهو عند الانصاف من القوة بمكان لعدم ظهور معنى معنى
الزمن فيها والمكان والعجب انها عدت ظرفا للمكان
لنا وبل انها لا يعد على اي حال وقد عرض من حكم بذلك
له لكن كل مجرور مع ما يجره من الحروف المتطفل على
الدخول في الظروف ويقول على اي حال كيف تعد وانا
اظرف بزمان الظرف ومكانه اعرف والذي عندي
وان كنت ممن لا عند له انها شقيقة او نوع كم
وان شاركتها في كونها عن الكيف وتكره على كم فقد
كفاها في المعنا الكناية التضارع وكفها عن التباهي
في التعرض لاستفهامي التراجع فان اعترض من لم
يسلم الحقائق الحكم فيمن خلق ولم يسلم من الداء
السما اذ منه في الفلق فكيف يسبق لاحق من الخلف
الى

الى ما لم يدركه سابق من السلف قلنا عليك ان كنت
ممن اذا جاءته البينات امن ان تنظر في الحقائق الى ما قال
لا من وليس التقدم في الاعصار معيارا في الابصار
وقد وصلنا بالوصول الى هذا البحث اللطيف الى ما اوردنا
من حسن خاتمة العقد الوسيم وحصلنا به الى ما وعدنا
من الوفا بما ان معظم احكام الظرف والتقسيم سايلين
ذا الجلال من فضله ان يجعلنا من المجلين في الخوض
بجلالة المصطفى على واسطة عقد النبوة خاتم الرسالة
واله وكان الفراغ من تكميله ونقله الى البياض
وتحصيله في السدس الاول من النصف الثاني من اليوم الرابع عشر
من الشهر الخامس من شهور سنة خمس وثلاثين ومائة
والف ختمت بخير وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

الورقة الأخيرة من المخطوطة

نزهة الطرف في أحكام الجار والمجرور والظرف
ويسمّى
بـ «العقد الوسيم في أحكام الجار والمجرور والظرف وما لكلٍ منهما من التقسيم»

[٢] بسم الله الرحمن الرحيم

قال السيدُ العلامةُ أعادَ الله من بركاته :

حَمْدًا للرّافع لذِي الدّرايةِ العَلّام ، وشكرًا للنّاصب للهداية الأعلام . والصلاةُ والسلام على المعْرِب عن الصواب في الكلِم والأفعال ، وعلى نُحاةِ مَنْهجه من الأصحاب والآل . وبعد :

فهذا عِقْدٌ لا يُعْرَف نظيرُه في مؤلَّف ، وسِمْطٌ لا يُوقَفُ على مثل نُضَارِهِ[1] في خِزَانَةِ مَنْ ألفَ . يشتمل من أحكام الجارِّ والمجرور والظَّرف ، على ما ينزَّل منزلةَ السَّواد من الطَّرْف . وإنْ شَانَ فرائدَه وناظمَها القِصَرُ والقُصورُ ، فقد زانَها التقاطُها من دُرَر بحور . فهي قصيرةٌ في التحقيق طويلة ، وكثيرةٌ وإنْ تراءت قليلة . أُعِيذُها بتمائم تَوَامِّ الكَلِم من عينِ الحاسد ، وأُجِيرُها برواجم النجوم من لسانِ ذي الدِّين الفَاسِد . والمقصود لها ضبطُ ما شَرَد ، ومن الله التوفيق والمدَدَ .

الظرفُ هو الاسمُ المذكورُ لإفادةِ وقوعِ حَدَثٍ فيه، ولم أقل كالكافية[2]:

(١) في الأصل : نظارة .

(٢) في الأصل : كالكاف ، والمقصود «كافية ابن الحاجب» لمؤلفها ابن الحاجب النحوي عثمان ابن عمر ، أبو عمرو جمال الدين . فقيه مالكي من كبار العلماء بالعربية . ولد في إسنا بصعيد مصر ، ونشأ بالقاهرة وسكن دمشق ومات بالاسكندرية ، وكان أبوه حاجبًا فعرف به . من تصانيفه : الكافية في النحو، والشافية في الصرف. ولد ابن الحاجب عام ٥٧٠هـ وتوفي ٦٤٦هـ (عن الأعلام ٤:٢١١) .

« ما فُعِل فيه فعل مذكور »[1] للسَّلامةِ من الإيراد ، والاستراحةِ من الدفع بالقَيْد المُرَاد ، ولا : « منصوبًا بتقدير (في) » لنحو ما اعتبره صاحبُها في حدِّ المعرَب ، لاجَرْيًا على اصطلاحهم المستغرَب[2] ، وكَثيرًا ما يُطْلَق الظرفُ عل المجرور مع ما يجرُّه من الحروف . قال الرضيّ[3] : لأنَّ كثيرًا من المجرورات / ظروف[4]، وعلى ما يَشْمَلُها وهو معروف ، فحيث أُقْرِنَا أريدَ بِكُلٍّ معناه ، وإنْ أُفرِدَ الظرف شمل شريكه وأخاه .

* * *

وأمَّا الاكتفاءُ عنه بذكر أخيه ، فلا يستغني الظَّرْفُ عن النظر فيه ، وقد قضى بذلك ظاهرُ مَنْ قال في تشبيههما القولَ النفيس ، وقال : هما كما قالَ في الفقيرِ والمسكينِ ابنُ إدريس الشافعيِّ[5]، وما أملاه بإملائه في مجالسِ التدريس : إن اجتمعَا افترقَا ، وإنْ افترقا اجتمعا[6]، قلتُ : ما أبدعَ اجتماعَ

(١) عبارة ابن الحاجب : « المفعول فيه هو ما فُعل فيه فعلٌ مذكور من زمان أو مكان » . انظر (شرح الكافية ١: ٤٨٧) .

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ١: ٤٨٧: « واحترز - أي ابن الحاجب - بقوله : مذكور ، عن نحو قولك : يومُ الجمعة يومٌ مبارك ، فإنه لابدّ أن يفعل في يوم الجمعة فعل . لكنك لم تذكر ذلك الفعل في لفظك ، فلم يكن في اصطلاحهم مفعولاً فيه ، ونحو : يوم الجمعة ، في قولك : خرجت في يوم الجمعة ، داخل في هذا الحدّ ، ولهذا قال بعدُ : وشرط نصبه تقديره بـ« في »وأما إذا ظهر فلا بدّ من جرّه ، وهذا خلاف اصطلاح القوم ، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير « في » ، فالأوْلى أن يقال : هو المقدّر بفي من زمان أو مَكانٍ فُعِل فيه فعل مذكور » .

(٣) الرضيّ هو : رَضِيُّ الدين محمد بن الحسن الأستراباذي ، المتوفي سنة ٦٨٨هـ وهو من (أستراباذ) إحدى قرى « طبرستانَ » شرح كافية ابن الحاجب شرحًا لا نظير له ، وكذلك كان شرحه لشافية ابن الحاجب .

(٤) قال ابن الحاجب : « وما وقع ظرفًا فالأكثر أنه مقدّر بجملة » قال الرضي : « أي ظرفًا ، أو جارًا ومجرورًا ، ولم يذكره لجريه مجراه في جميع أحكامه حتى سمّاه بعضهم ظرفًا اصطلاحًا » .

(٥) الشافعي : محمد بن إدريس الهاشميّ القرشي المطلبي ، أبو عبد الله ، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، وإليه نسبة الشافعية كافة . ولد في غزة بفلسطين عام ١٥٠ هـ وزار بغداد مرتين ، وقصد مصر سنة ١٩٩ هـ وبها توفي عام ٢٠٤هـ . (عن الأعلام ٦/٢٦) .

(٦) قول الشافعي هنا معبّر عنه بمعناه ، وعبارة كتاب الأم (٢: ٦١) « قال الشافعيّ رحمه الله : الفقير - وا أعلم - مَنْ لا مال له ولا حرفة تقع منه موقعًا ، زمِنًا كان أو غير زمِن ، سائلًا كان أو =

الافتراقِ ، وافتراقَ الاجتماعِ معًا ، ثم البحثُ هنا عن معظم حُكْمه العام ، وحكم أخيه المشاركِ له في الأحكام ، وعن تقسيمه وما لكلٍ من الأقسام ، فانحصرَ في مقصدين :

المقصدُ الأول في الحكم العام ، وفيه فصولٌ ستة :

الفصل الأول :

لَمَّا كانَ الظرفُ لإفادة وقوع عامله فيه ، والجارُّ للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه ، لم يكنْ لهما - غَالبًا - بدٌّ من متعلَّقٍ ، مصدرٍ أو ما هو منه مشتقّ ، أو ما يتضمّن معناه المحقّق[١] ، وفي تعلّقه بالناقصِ[٢] والجامد[٣] ومعنى النفي[٤] بحثٌ . الأظهرُ يتعلّق ، وقولُنا : « غالبًا » ؛ للاحتراز عن الزائد[٥]

= متعففًا ، والمسكين من له مال أو حرفة لا تقع منه موقعًا ولا تغنيه ، سائلاً كان أو غير سائل » .

(١) عبارة ابن هشام في المغني (٢: ٥٦٦) : لابد من تعلقهما بالفعل ، أو ما يشبهه ، أو ما أوّل بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه . فإن لم يكن شئ من هذه الأربعة موجودًا قُدّر ...

(٢) قال ابن هشام في المغني (٢: ٥٧٠) : هل يتعلقان بالفعل الناقص ؟ مَنْ زعم أنه - أي الفعل الناقص -لا يدلّ على الحدث منع من ذلك ، وهم المبرّد فالفارسي فابن جني فالجرجاني فابن برهان ثم الشلوبين ، والصحيح أنها كلها دالّةٌ عليه إلا ليس .

(٣) ذكر هذا الرأي ابن هشام منسوبًا إلى الفارسي في توجيهه إعراب الشاهد .

ونعم مزكأ مَنْ ضاقت مذاهبه ونعْم مَنْ هو في سرٍّ وإعلانِ

فقد جعل الظرف (الجار والمجرور) « في سرٍ » متعلقًا بـ (نعم) . وخالفه ابن مالك ... انظر (المغني ٢: ٥٧١) .

(٤) ذكر ابن هشام هذا الرأي في معرض مناقشته لتعليق (إذْ) في بيت كعب :

وما سعاد غداة البين إذ رحلوا إلا أغنّ غضيض الطرف مكحول

فنسب إلى الذين قالوا بجواز التعلق بأحرف المعاني قولهم : غداة البين : ظرف للنفي ، أي انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغن . واختار ابن هشام تعليق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت وذلك على أن الأصل : وما كسعاد إلا ظبيٌ أغنُّ ، على التشبيه المعكوس للمبالغة ؛ لئلا يكون الظرف متقدمًا في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه . وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرون . (عن المغني ٢: ٥٧٢، ٥٧٣) وانظر حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد (١: ٣٣١) وشرح بانت سعاد لابن هشام (١٢) وما بعدها .

(٥) يشير المؤلف هنا إلى الباء الزائدة ومِنْ الزائدة ، ومثال الباء قوله تعالى : ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (الرعد : ١٣/٤٣) ومثال « مِنْ » قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ يَرْزُقُكُمْ من السَّماءِ وَالأرْضِ﴾ =

ولعلّ [1] ولولا[2]، قيل : وكذا : الكاف[3] وحاشا وعدا وخلا[4]. والمختار في (رُبّ)[5] أنها كذلك، وفاقًا لابنِ هشام [6]، وخلافًا للجمهور .

= (فاطر ٣/٣٥) وانظر (مغني اللبيب ٢: ٥٧٥) وانظر في الباء الزائدة (سيبويه ١: ٢٣٠، ٣٥٣، ٣٤٧) وانظر من الزائدة في (سيبويه : ١: ٢٧٩ و ٢: ٣٠٧) .

(١)الإشارة هنا إلى « لعلّ » في لغة عُقيل ، قال ابن هشام : لأنها بمنزلة الحرف الزائد ، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع على الابتداء ، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية ، واحتجّ بقول سعد بن كعب الغنوي :

فقلت: ادع أخرى وارفع الصوت جهرةً لعلّ أبي المغوار منك قريب

قال ابن هشام : ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل : بل لإفادة معنى التوقّع ، كما دخلت « ليث » لإفادة معنى التمنيّ ، ثم إنهم جرّوا بها منبهةً على أنّ الأصل في الحروف المختصّة بالاسم أن تعمل الإعراب المختص به كحروف الجر .

انظر (مغني اللبيب ٢: ٥٧٦) .

(٢) وذلك « لولا » فيمن قال : لولاي ولولاك ولولاه ، على قول سيبويه : إنّ لولا جارّة للضمير ، فإنها أيضًا بمنزلة لعلّ في أنّ ما بعدها مرفوع المحلّ بالابتداء ، فإنّ لولا الامتناعية تستدعي جملتين كسائر أدوات التعليق . انظر (مغني اللبيب ٢: ٥٧٦) . أما رأي سيبويه ففي كتاب سيبويه (١: ٣٨٨) .

(٣) نسب ابن هشام القول بزيادة كاف التشبيه إلى الأخفش وابن عصفور ودليلهما أنه إذا قيل : « زيد كعمرو » فإن كان المتعلّق (استقرّ) فالكاف لا تدل عليه ، بخلاف نحو « في » من « زيد في الدار » وإن كان فعلًا مناسبًا للكاف - وهو أشبه - فهو متعدّ بنفسه لا بالحرف .

والحقّ أنّ جميع الحروف الجارّة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدلّ على الاستقرار . (مغني اللبيب ٢: ٥٧٧، ٥٧٨) .

(٤) من حروف الجر الزائدة حروف الاستثناء وهي (خلا وعدا وحاشا) إذا خفضن ، فإنهنّ لتنحية الفعل عمّا دخلن عليه ، كما أن « إلاّ » كذلك ، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم ، ولو صحّ أن يقال : إنها متعلقة لصحّ ذلك في إلا ، وإنما خُفض بهنّ المستثني ولم ينصب كالمستثنى بإلا ، لئلا يزول الفرق بينهنّ أفعالاً وأحرفًا .

(٥) ما ذهب إليه المؤلف هو الرأي المختار عند ابن هشام ، وقد مثّل لها بمثال : « ربّ رجلٍ صالح لقيته . أو لقيت » ومجرورها مفعول في الثاني - أي مع لقيت - ومبتدأ في الأول - مع لقيته - أو مفعول على حدّ « زيدًا ضربته » ويقدّر الناصب بعد المجرور لاقبل الجارّ ، لأنّ ربّ لها الصدر من بين حروف الجر، وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير أو التقليل ، لا لتعدية عامل ، وهذا قول الرماني وابن طاهر .

وقال الجمهور : هي فيهما حرف جر معدّ ، فإن قالوا إنها عدّت العامل المذكور فخطأ ، لأنه يتعدّى بنفسه ، ولا ستيفائه معموله في المثال الأول ، وإن قالوا : عدّت محذوفًا تقديره (حصل) أو نحوه - كما صرح به جماعة - ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغنٍ عنه ولم يُلفظ به في وقت . (مغني اللبيب ٢: ٥٧٧) .

(٦) ابن هشام : جمال الدين الأنصاري عبد الله بن يوسف ، مولده ووفاته بمصر ٧٠٨-٧٦١ هـ صاحب مغني اللبيب . (الأعلام ٤: ١٤٧) .

ثمّ المتعلّق :

إمّا عامٌّ فَمُسْتَقرّ [٣] لاستقرار الضّمير ، أو معنى الفعل فيه ، أو كَوْنِ متعلَّقه استقرّ .

يجب على الأصحّ في متعلَّقه أَلَّا يظهَر ، وموضعُه الصّلةُ والصّفةُ والحالُ والخبر . وعن أبي الفتح[١] جواز إظهاره [٢] ﴿ مستقرًا عنده ﴾[٣].

وردّ[٤] بأنّه - خاصٌّ أي غيرُ متحرك - وليس بمستقر[٥]. وعن أبي البقاء[٦] : إنْ حُذِف أولاً ونُقل ضميره لم يجز ، وإنْ ذكر أولاً لم يمتنع إظهاره[٧]. قيلَ : وهو غريبٌ[٨] . قلتُ : أما من القياسِ فقريبٌ .

(١) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي . ولد بالموصل وتوفي ببغداد عن نحو خمسة وستين عامًا ، وكانت وفاته عام ٣٩٢هـ ، وهو من أئمة الأدب والنحو . من تصانيفه كتاب الخصائص وسر صناعة الإعراب واللمع وغير ذلك . (الأعلام ٤: ٢٠٤) .

(٢) في الأصل كلمة مشطوبة .

(٣) جزء من الآية القرآنية ٤٠ من سورة النمل : ﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّي ﴾ قال ابن هشام : وفي شرح ابن يعيش : متعلّق الظرف الواقع خبرًا صرّح ابن جني بجواز إظهاره ، وعندي - أي عند ابن يعيش - أنه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره لأنه قد صار أصلا مرفوضًا ، فأما إن ذكرته أولاً فقلت : « زيد استَقَرَّ عندك » فلا يمنع مانع منه .

قال ابن هشام : وهو غريب . (مغني اللبيب ٢: ٥٨٢ وشرح المفصل ١: ٩٠ وشرح الكافية ١: ٢٤٤) وفيه قال الرضي بأن ابن جني لا شاهد له .

(٤) أي ردّ رأي أبي الفتح .

(٥) قال ابن هشام تحت عنوان « ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف » :

أن يقعا حالاً نحو : ﴿ فخرج على قومه في زينته ﴾ القصص ٧٩/٢٨ وأما قوله سبحانه وتعالى : ﴿ فلمّا رآه مستقرًا عنده ﴾ النمل ٤٠/٢٧ فزعم ابن عطيّة أن « مستقرًا » هو المتعلق الذي يقدّر في أمثاله قد ظهر ، والصواب ما قاله أبو البقاء العكبري وغيره من أنّ هذا الاستقرار معناه عدم التحرك ، لا مطلق الوجود والحصول ، فهو كونٌ خاص . (مغني اللبيب ٢: ٥٨١) . قال أبو البقاء العكبري في إملاء ما منّ به الرحمن (١: ٩٤) : « مستقرًا » أي ثابتًا غير متقلقل ، وليس بمعنى الحصول المطلق ، إذ لو كان كذلك لم يُذكر . وانظر شرح الكافية (١: ٢٤٤) .

(٦) المقصود بأبي البقاء هنا هو أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي . شارح المفصّل والتصريف الملوكي . مولده ووفاته في حلب ٥٥٣-٦٤٣هـ . (الأعلام ٨: ٢٠٦) .

(٧) انظر هذا الرأي في شرح المفصل (١: ٩٠) .

(٨) عبارة « وهو غريب » هي تعليق ابن هشام . انظر مغني اللبيب (٢: ٥٨٢) .

وإما خاصٌّ فَلَغْوٌ . قال نجم الأئمة[1] : يجب في متعلَّقه أن يُذكر . ويُشكَل هذا الإطلاقُ بوجوب الحذفِ في مواضع باتفاق ، منها نحو : بالرِّفَاءِ والبنينَ[2]، ونحو : حينئذ الآن[3]، ومنها المضمَرُ عاملُه المفسَّر[4]، ومنها القسمُ بغير الباء نحو : واللهِ وتاللهِ ولله لا يؤخَّر الأجل[5]. ومنها الرافعُ للفاعل نحو : أفي الدارِ زَيْدٌ ، إلا أنْ يُرادَ بالمذكورِ ما هو ملاحَظٌ ومُراد ، كما هو في صور الإيراد ، إذْ لو كانت ملاحظتُه فيهما لَمَا أفاد ، بخلافِ معنى العام فقد تحوّل إلى الظرف ، ومن ثمّةَ لم يعدَّه البعضُ من مواضع وجوب الحذف ، ولهذا أسماه بعضُهم مُغْنِيًا عن الخبر[6]. ثم الْحَقُّ أنَّ الخاصَّ في المواضعِ الأربعةِ يُحذف

(١) نجم الأئمة هو : الرضي الأستراباذي . قال محمد بن إبراهيم السحولي يمدح شرح الرضي على الكافية :

عليك بالنجم إذا ما دجت ظلمة نحوٍ إن أردت المضي
من شاء يدعى السيد المرتضي في قومه كان أخًا للرضي

انظر البدر الطالع (٢: ٩٦) .

(٢) المثل في كتاب الأمثال لأبي عُبيد : (٦٩ برقم ١٣٦) ، وفي فصل المقال للبكري (٨٢) ، وفي مجمع الأمثال (١/١٠٠) برقم (٤٩٥) ، وفي المستقصى (٢: ٦) .
والرِّفاء : الالتحام والاتفاق ، من : رفيت الثوب . قالوا : ويجوز أن يكون من رفوته إذا سكنته .
وقد علق ابن هشام الجار والمجرور « بالرفاء » بفعل محذوف تقديره : أعرست . (مغني اللبيب ٢: ٥٨٢) .

(٣) في الأصل : والآن . وهو خطأ ، والتصويب من سيبويه : (١: ١١٤، ١٣٨، ٢٧٩) ، ومن مغني اللبيب (٢: ٥٨٢) قال ابن هشام تحت عنوان ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف :
أن يستعمل المتعلق محذوفًا في مثل أو شبهه ، كقولهم لمن ذكر أمرًا قد تقادم عهده « حينئذٍ الآن » أصله : كان ذلك حينئذٍ واسمع الآن .

(٤) وذلك « أن يكون المتعلّق محذوفًا على شريطة التفسير نحو : أيومَ الجمعة صمتَ فيه ، ونحو : بزيد مررت به » (مغني اللبيب ٢: ٥٨٢) .

(٥) واو القسم وتاؤه ولامه لا يصرح معها بالفعل ، فإذا صُرّح بالفعل وجبت الباء . (مغني اللبيب ٢: ٥٨٣)

(٦) قال ابن هشام: إذا وقع بعدهما مرفوع : فإن تقدمهما نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال نحو «ما في الدار أحد» و «أفي الدار زيد» و «مررت برجل معه صقر» و «جاء الذي في الدار أبوه» و «زيد عندك أخوه» و «مررت بزيد عليه جبّة» ففي المرفوع ثلاثة مذاهب:
- أحدها : أن الأرجح كونُه مبتدأ مخبرًا عنه بالظرف أو المجرور ، ويجوز كونه فاعلًا . =

للدّليل ، وذلك في كلامهم ليس بالقليل ، من ذلك / قولهم : مَنْ لي أو مَنْ لك بكذا [1] ؟ أي : مَنْ يضمن ؟. وعليه : ﴿ الحرُّ بالحرّ ﴾ [2] ، أي : مقتول . و﴿ النَّفْسَ بالنَّفْس ﴾ [3] .. إلى آخرها ، أي : مقتولةٌ ، ومَفْقُوءةٌ ، ومَقْلُوعة ، ومَجْدُوع ، ومَغْلُوم . فإن قُدّر : قتلُه بقتله ، وقتلُها بقتلها ونحوها ، فالمقدّر : كائن أو يكون . ومنه : ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنّ ﴾ [4] ، أي : مستقبلات .

قيل: ومنه: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [5] ، أي: يُذْكَرُ حذرًا من جَمْعِ الحقيقة والمجاز، أو الإبدال في المنقطع الممتنع في الحجاز [6] . وأُجيب بفاعلية المستثنى، ومفعولية الموصول، وإبدال الغيب منه [7] .

= - والثاني: أن الأرجح كونه فاعلا ، واختاره ابن مالك، وتوجيهه أن الأصل عدمُ التقديم والتأخير.
- والثالث : أنه يجب كونه فاعلا .
(وانظر تتمة المناقشة في مغني اللبيب ٢: ٥٧٩) .

(١) مغني اللبيب - ٢: ٥٨٥ - وعبارته : ومما يتخرج على ذلك قولهم : « مَنْ لي بكذا؟ » أي مَنْ يتكفل لي به؟ .

(٢) الإشارة هنا إلى الآية الكريمة : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كُتب عليكم القصاصُ في القتلى الحرُّ بالحرّ والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى ﴾ البقرة : ٢/ ١٧٨. والتقدير : مقتولٌ أو يقتل .

(٣) إشارة إلى الآية الكريمة : ﴿ وكتبنا عليهم فيها أنّ النفسَ بالنفس والعينَ بالعين والأنفَ بالأنف والأذن بالأذن والسنَّ بالسنّ والجروحَ قِصاصٌ ﴾ المائدة : ٥/ ٤٥.

(٤) الآية : ﴿ يا أيّها النبيّ إذا طلقتمُ النساءَ فطلقوهنّ لعدتهنّ وأحصوا العدّة واتقوا الله ربَّكم ﴾ الطلاق : ٦٥/ ١.

(٥) النمل ٢٧/ ٦٥.

(٦) يشير إلى خلو لهجة الحجاز من الإبدال في الاستثناء المنقطع . (انظر الحاشية رقم ٤٢) .

(٧) قال ابن هشام في المغني (٢: ٥٨٦) : وقال ابن مالك في قوله تعالى : ﴿ قل لا يعلم مَنْ في السماوات والأرض الغيبَ إلا الله ﴾ النمل ٢٧/ ٦٥: إن الظرف - أي في السماوات - ليس متعلقًا بالاستقرار، لا ستلزامه إما الجمع بين الحقيقة والمجاز ، فإن الظرفية المستفادة من « في » حقيقة بالنسبة إلى غير الله سبحانه وتعالى ، ومجاز بالنسبة إليه تعالى ، وإما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة ، وهي إبدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري ، فإنه زعم أن الاستثناء منقطع . والمخلّص من هذين المحذورين أن يقدّر : قل لا يعلم من يذكر في السماوات والأرض ، ومَن جوّز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة واحتج بقولهم : « القلم أحد اللسانين » ونحوه لم يحتج إلى ذلك . وفي الآية وجه آخر وهو أن يقدّر (مَنْ) مفعولاً به ، والغيبَ بدل اشتمال ، والله فاعل ، والاستثناء مفرّغ . (مغني اللبيب ٢: ٥٨٦) .

قلت : لا يَخْفَى البعدُ عن الصّواب ، فيما ارتكبه المجيبُ والمُجَاب ، وارتكابُ ذلك المحذور أهونُ من هذا الارتكابِ ، وقد مَشَى على الانقطاع في « كشّافه »[1] إمامُ الإِعراب [2]. وقال بالجمعِ جَمْعٌ من الأجلّة ، دون حذف ما ليس عليه واحدٌ من الأدلّة .

وههنا دررُ فرائد ، وغررُ فوائد :

الأولى : قالَ بعضُ الفضَلاء : إنَّما يُقدّر العام إذا انتفت قرينة الخُصوص ، وإلا قُدّر الخاصّ ؛ لأنّه أُفْيَدُ نحو : زَيْدٌ على الفَرسِ ، وعمروٌ مِنَ العُلماء . أي : راكب ، ومعدود . وإنْ أمكنَ تقديرُ العام بتوجيهِ الإِعراب ، واقتصارهم [٤] على العام ؛ للاطراد في جميع المواد .

الثّانية : قال ابنُ هشام[3] : إذا قدّر الخاص لم ينتقل إلى الظرف والضمير فلا يكونُ له محلّ ولا عَمَل بالاتفاق ، وفي العام خِلافٌ سيأتي . قيل : فلا يسمَّى مستقرًّا كالرافع للظاهر . قلت : بناء على تعليل التّسمية باستقرار الضمير فيه ، ومقتضى كلام سيّد المحققين[4] أنَّ المستقرّ: ما استقرَّ معنى عامِله فيه ؛ لفهمِه منه عامًّا أو خاصًّا ، فلا يخرج بذلك عن الاستقرار . ولعلّ

(١) الإشارة إلى تفسير الإِمام الزمخشري الموسوم بـ « الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل » .

(٢) أشار بإمام الإعراب إلى الإمام الزمخشري محمود بن عمر المتوفي سنة ٥٣٨، وهو صاحب (الكشاف ، وأساس البلَاغة ، والمفصّل) .

ويشير الأخفش الصنعاني هنا إلى رأي الزمخشري في كون لفظ الجلالة بدَلا من « مَنْ » على لغة بني تميم ، قال في الكشاف (٣: ٢٩٧) : فإن قلت : لم رُفع اسم الله ، والله يتعالى أن يكون ممن في السماوات والأرض ؟ قلت : جاء على لغة بني تميم حيث يقولون : ما في الدار أحد إلا حمارٌ ، يريدون : ما فيها إلا حمارٌ ، كأن « أحدًا » لم يُذكر .

(٣) نقل المؤلف كلام ابن هشام بالمعنى لا بالنص : (المغني ٢: ٥٨�) .

(٤) يبدو أنه يشير إلى ابن هشام .

الأحسن أنْ يُقال : إنْ أمكنَ تقديرُ العامّ معه - كما ذُكر - فمستقرّ ، وإلا فَلَغْوٌ محذوفُ المتعلّق نحو : مَنْ لك ؟ وما بعده .

الثالثة : قال التفتازاني[1] : الكونُ المقدّر من التّامةِ والظّرف لغوٌ بالنسبة إليه ، وإلا كانَ في محل الخبر فيتسلسل .

تنبيه : محل تقديره قبل الظرف كسائر العوامل . قيل : ما لم يَكُنْ في نحو : في الدارِ زيدٌ . فيترجّحُ تأخيرُه ، أو : إنّ في الدار زيدًا ، فيتعيّن .

قلتُ : تقدّمُه دليلٌ على تقدّم عَامله ، وقد يترجّح ويتعيّن تقدّمُه للمقتضي كـ : أينَ زيدٌ[2]، وإنَّ على التّمْرةِ مثلها[3] زُبْدًا ، ولأنّه يلزمُ الفصلُ بينهما بالأجنبي ، وأيضًا ليسَ المقدّرُ كالملفوظِ به .

الفصل الثاني :

حكمُه حكمُ الجملِ الخبريّة في وقوعه بعد الأسماء أحدَ الأربعة ، ومحتملاً لاثنينِ منها[4]. قلتُ : ويختصُّ / بثالثٍ أشار إليه العلاّمة التفتازَاني في شرح مقدّمة تلخيص البيان والمعاني[5]، مثالها :

(١) التفتازاني : مسعود بن عمر ، سعد الدين ، ولد بتفتازان سنة ٧١٢هـ (في خراسان) وأقام بسرخس ، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند ، فتوفي فيها ودفن في سرخس . عام ٧٩٣ هـ .
كان من أئمة العربية والبيان . له كتب كثيرة في البيان والمنطق والتصريف . (انظر الأعلام ٧: ٢١٩) .

(٢) تعينّ تقدمه هنا ، لأن له الصدارة .

(٣) تعيّن تقدمه ، لاشتمال اسم « إنّ » على ضمير يعود على المجرور .

(٤) تفسير هذا في مغني اللبيب (٢: ٥٧٨) قال : حكمهما بعدهما - أي بعد المعارف والنكرات - حكم الجمل ، فهما صفتان في نحو : « رأيت طائرًا فوق غصن : أو على غصن »لأنهما بعد نكرة محضة ، وحالان في نحو : « رأيت الهلال بين السحاب ، أو في الأفق » لأنهما بعد معرفة محضة ، ومحتملان لهما في نحو : « يعجبني الزهر في أكمامه والثمر على أغصانه » لأنّ المعرّف الجنسيّ ، كالنكرة ، وفي نحو « هذا ثمر يانع على أغصانه » لأنّ النكرة الموصوفة كالمعرفة .

(٥) يقصد بذلك شرح العلامة التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني ، وقد طبع مختصر الشرح في شروح التلخيص بمصر سنة ١٣٤٢هـ .

العلـم لـدَى ربّنـا .... بمـن لـديه الحفظُ بالعـهد
ضلّ حمارُ العِلْم بين الورَى والخيرُ بين الناس قد يهدي
والحمدُ للهادي عِباداً له لِمَا له من واجب الحمد
إذ خصّنا من بينهم بالهُدى للفقه في ذوي الرشْد[(١)]

وفي كونه هو الخبر ونَحْوه أو متعلَّقَه خلافٌ[(٢)]، فعن الفارسي[(٣)]وأتباعه : الأول[(٤)]، لصيرورةِ المحذوفِ مَنْسيًّا . وعن السّيرافي[(٥)] الثاني في الأصل[(٦)]، لأنّه الأصل . وعلى الأول يلزم في نحو : رأيت الطائرَ على غصن ، إما كونُه لغوًا ، وهو خلاف ما استقرّ ، وأما اختلافُ عاملِ التّابع والمتبوع ، وهو خلافُ ما اشْتُهر . وعلى الثاني استتارُ الضمير فيه . وفيه بحث .

الفصل الثالث :

أنّه لتضمّنه معنى الفعل يعملُ عملَه فينصبُ ما يكفيه رائحةُ الفعل[(٧)] ، ويرفعُ المضْمَرَ والظَّاهرَ بشرطِ اعتماده على صاحبه ، أو النفي أو الاستفهام عند

(١) من بحر السريع ، وفي البيتين الأول والرابع خلل عروضي .
(٢) انظر بسط الكلام في ذلك في شرح الرضي على الكافية ١: ٢٤٣
(٣) الفارسي : أبو علي ، الحسن بن أحمد ، الإمام المشهور ، واحد زمانه في العربية ، وصاحب المصنفات المشهورة : الإيضاح العضوي ، والحجة للقراء السبعة ، والتعليقة على كتاب سيبويه ، وكتب المسائل . توفي ببغداد عام ٣٧٧ هـ . انظر بغية الوعاة : ٤٩٦/١ برقم ١٠٣٠.
(٤) انظر شرح الكافية : (١: ٢٤٦) .
(٥) السيرافي : أبو سعيد ، الحسن بن عبد الله . كان إمامًا في النحو والفقه واللغة والشعر والعروض والقوافي والقرآن ... أفتى في جامع الرصافة ببغداد خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة . له شرح على كتاب سيبويه طبع منه مجلدان حتى الآن في مصر ، ولد بسيراف قبل السبعين ومائتين ، وتوفي ببغداد عام ٣٦٨هـ . (بغية الوعاة ١: ٥٠٧ برقم ١٠٤٧) .
(٦) انظر شرح الكافية : (١: ٢٤٦) .
(٧) قال الرضي في شرح الكافية (١: ٢٤٦) : إن كان بعد الظرف معمول نحو : زيدٌ خلفك واقفًا ، فعند أبي علي الفارسي هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل ، ومن ثمّ وجب حذفه- أي حذف العامل . وقال غيره : هو للعامل المقدر ، لأنّ الظرف جامدٌ لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له .

البصرية[1] ، ومطلقًا عند الكوفيّة ، وهل هو العاملُ أو المتعلّق ؟ قيل بالأوّل لامتناع تقدّم الحال في نحو : زيدٌ في الدارِ جالسًا ، وردّ بأنه لمراعاة الصّورة ، ولاستتارِ الضمير فيه ، وقد تقدّم . وقيل بالثّاني للأصالة .

قلت : فلا فائدة فيه للاعتماد ، وهل كونُه فاعلاً واجبٌ أو راجح [٥] أو مرجوح ؟

قال الجمهورُ في نقلِ ابن هشام : الأوّلُ بالأوّل . وقال ابنُ مالك [٢] وابنُ هشام : الثاني بالثاني . وبعضهم بالثالث [٣] . فإنْ لم يعتمد فما بعدَه مبتدأ لا غَيْرُ - عند البصريّة . وجائز الوجهين في رواية ابنِ هشام عن الكوفية . وفاعلٌ لا غَيْرُ - في رواية نجم الأئمة[٤] ، لمنعهم تقديم الخبر وتجويزِهم العملَ بلا اعتماد، وأورد عليهم: إنَّ في الدار زيدًا. أو لزوم الإِضمار في نحو: في دارهِ زيدٌ.

ووافقهم أبو الحسن [٥] في التجويز ، وخالفهم في المنع . فعليه يجوز الوجهان - كما رواه عنه وعنهم ابنُ هشام[٦] .

الفصل الرابع :

إنّ المستقرّ مؤوّل بجملة بالاتفاق في الصلة ، وفي نحو : رجلٌ في الصلاة ،

(١) انظر التعليق (٣٣) . وانظر شرح الكافية (١: ٢٤٦، ٢٤٧) .

(٢) ابن مالك : محمد بن عبد الله جمال الدين صاحب الألفية والتسهيل . ولد بالأندلس سنة ٦٠١هـ أو ٦٠٠هـ . وتوفي بدمشق سنة ٦٧٢ هـ . انظر بغية الوعاة (١: ١٣٠ برقم ٢٢٤) .

(٣) عبارة « وبعضهم بالثالث » مكررة في الأصل .

(٤) انظر شرح الكافية (١: ٢٤٨) ونجم الأئمة الرضي في رأيه هذا إنما يؤيد مذهب الأخفش في أن الظرف يرفع فاعلا له لتضمنه معنى الفعل قياسًا على قولهم : قائمٌ زيدٌ . وهذا أيضًا مذهب الكوفيين .

(٥) أبو الحسن هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ، قرأ النحو على سيبويه . توفي سنة ٢١٠هـ أو ٢١٥هـ أو ٢٢١هـ (بغية الوعاة ١: ٥٩١ برقم ١٢٤٥) .

(٦) انظر مغني اللبيب (٢: ٥٧٩) .

فله صِلة ، وكذا اللغو في القسم . وأمّا في غيرهما فكذا في الأَكثر . وقيل : بمفردٍ ، وقيلَ : بما كان في المقصود أظهرَ .

قيل : على الأوّل يلزمُ - في نحو : ﴿ إذا لهم مَكْرٌ في آياتِنا ﴾ [1] ونحو : أمّا في الدارِ فزيدٌ - دخولُ إذا وأمّا على الفعل ، وتقديم الخبر الفعليّ .

وأجيبَ بأنَّ دُخولَ (إذا) على الاسمية غالبٌ لا واجب ، بدليل تجويزِهم نصبَ الاسمِ بعدها في باب الاشتغال ، وأيضًا فالاسمية باقيةٌ لكون النيّة به التأخير . وفي (أمّا) عارض مُغْتَفَرٌ لضرورة التعويض ، كدخولها على الشَّرط / في ﴿ فأمَّا إنْ كانَ من المقرّبين ﴾ [2] ومنع تقديم الخبر الفعليِّ لخوف اللّبْس المأمون هنا . وفي الأول نظرٌ . وأمّا الجوابُ بتقديره مؤخَّرًا فلا ينفع ، على أنّ فيه ما مر [3] .

الفصل الخامس :

أنّ الضميرَ ينتقلُ إليه من المحذوفِ ؛ بدليلِ انتصاب الحالِ عنه في نحو : زيدٌ في الدار جالسًا [4] . قيل : وتأكيده في : « عندكِ الدهرَ أجمعُ » [5].

(١) ﴿ وإذا أذقنا الناس رحمةً من بعد ضرّاءَ مسّتهم إذا لهم مكرٌ في آياتنا ﴾ يونس : ١٠/ ٢١.

(٢) ﴿ فأمّا إنْ كان من المقرَّبين فَرَوْحٌ وريحانٌ وجنّةُ نعيم ﴾ الواقعة ٥٦/ ٨٨-٨٩

(٣) قال ابن هشام : ردّ جماعةٌ منهم ابن مالك على مَنْ قدّر الفعل في نحو قوله تعالى : ﴿ إذا لهم مكرٌ في آياتنا ﴾ وقولك « أمّا في الدار فزيدٌ » لأنّ إذا الفجائية لا يليها الفعل ، و « أمّا » لايقع بعدها فعل إلا مقرونًا بحرف الشرط نحو ﴿ فأمّا إن كان من المقرّبين ﴾ وهذا على ما بيّناه غير وارد ، لأن الفعل يقدّر مؤخرًا .

(٤) انظر مغني اللبيب (٢: ٥٧٩) .

(٥) هذا جزء من بيت . والبيت بتمامه :

فإن يك جثماني بأرض سواكم ... فإن فؤادي عندكِ الدهرَ أجمعُ

وهو لجميل بثينة في ديوانه (١١٧-١١٨) والشاهد فيه أن « أجمع » أتى تأكيدًا للضمير المستتر في الظرف « عندك » انظر شرح أبيات مغني اللبيب (٦: ٣٣٨) وشرح الكافية (١: ٢٤٦) وانظر تعليق ابن هشام في المغني (٢: ٥٧٩) .

والعطفِ عليه في : « عليكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السلامُ »[1] . والإبدالِ منه في ﴿ والوزنُ يَوْمئذٍ الحقُّ ﴾[2] وفي الكلّ بحثٌ .

وفي كونِ الانتقال قبل الحذف أو عندَه أو بعدَه احتمالاتٌ ، ولا يلزم خُلُوُّ العاملِ منه على الأوّل ، ولا حذفُ الفاعلِ على الثّالث ، لأنّه تقديرٌ غير مستمرّ .

الفصل السادس :

في فوائد لطيفة لم يتضمنها تحريرٌ ، وزوائد شريفة لم يفهمها نِحْرِير :

الأولى : أنّه في تجويزِ : في الدارِ زيدٌ ، أو زيدٌ في الدار مقيمًا - بالنّصب : الرّاجح في الأوّل : مستقَرٌّ ، وبالرفع : إمّا لغوٌ ، أو مستقرّ حالٌ منهما ، أو في الثاني خبر . وفي نحو : زيدٌ في الدارِ مقيمًا فيها - بالنصب : الواجبِ عند الكوفيين ، الراجحُ عند غيرهم مستقرٌ ، والثاني لغوٌ . وبالرفع : إما مستقرٌّ

---

(١) هذا عجز بيت وصدره : « ألا يا نخلةً من ذات عرقٍ » .

قال البغدادي : والشاهد فيه « أن عطف المقدَّم على متبوعه في الضرورة لا يكون إلا بالواو ، وأصله : وعليك السلام ورحمة الله . وفيه أنّ التفتازاني قال في « شرح المفتاح » تقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة ، وعدم التقديم على العامل ، وكون العاطف أحد حروف خمسة : الواو والفاء وثم وأو ولا . صرّح به المحققون . انتهى .

وخرّجه ابن جني على العطف على الضمير المستتر في « عليك » والأصل : السلام حصل عليك ورحمةُ الله . فأخرّ المبتدأ ، وحذف (حصل) ونقل ضميره إلى (عليك) واستتر فيه ، فعطف عليه ، قال ابن السيد في « شرح أبيات الجمل » : مذهب الأخفش أنه أراد عليك السلام ورحمة الله ، فقدّم المعطوف ضرورةً ، لأن « السلام » عنده فاعل « عليك » . ولا يلزم هذا سيبويه ، لأنّ (السلام) عنده مبتدأ و (عليك) خبره ، و (رحمة الله) معطوف على الضمير المستتر في « عليك » . (شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ١٠٢) وانظر خزانة الأدب (١: ١٩٢ و ٣١٢ و ٣١٣) وأمالي الزجاجي (٥٢) ومجالس ثعلب (١٩٨) والخصائص (٢: ٣٨٦) وشروح التلخيص : (١: ٤١٥) .

(٢) الأعراف (٨/٧) قال أبو حيّان في البحر (٤: ٢٧٠) : الوزن : مبتدأ وخبره ظرف الزمان ، والتقدير : والوزن كائن يوم أن نسألهم ونقصّ عليهم وهو يوم القيامة . و (الحقّ) صفة للوزن .

ويجوز أن يكون «يومئذٍ » ظرفًا (الوزن) معمولاً له ، و (الحق) خبر .

كذلك والثاني لغو ، وإما لغوٌ والثاني تأكيد . وفي نحو : فيك زيدٌ راغب - بالرفع : الواجب عند الأكثر لغو ، وبالنصب : الجائز عند البعض على معنى فيك [٦] رغبة لابدّ مستقر . وفي نحو : فيك زيدٌ راغبًا فيك - بالنصب : الثاني لغو ، وبالرفع : لغوٌ وتأكيد .

الثانية: إذا تعدّد مثني فأكثر فإمّا متفقين في اللغْوية والاستقرار من جِهة أو من جهتين ، وإما مختلفين متعينًا أحدُهما لأحدِهما ومعوَّلاً على القصْد فيما يصلح لهما . وأمثلتها : ﴿ فَخَرَجَ[١] عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ ﴾[٢]، زيدٌ عندك بالباب ، ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾[٣]، قال في مُلْكِه لإِخْوَتِهِ ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ﴾ [٤]. هذه أمثال لن يرى مثلها عند القوم .

الثالثة : إمّا أنْ يختلفا زمانًا ومكانًا أو يتّفقا :

ففي الأول يُبتدأ بأيّهما ولا يُعطف ثانيهما نحو : أكرمتك أمسِ في الدارِ ، ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ﴾ [٥] متأوّل .

والثاني إما أن يتغايرا حقيقة أو اعتبارًا أو يتداخلا .

---

(١) في الأصل : خرج . والتصويب من القرآن الكريم .
(٢) سورة مريم ١٩/ ١١.
(٣) سورة القصص ٢٨/ ٧٩.
(٤) سورة يوسف ١٢/ ٩٢.
(٥) سورة التوبة ٢٥/٩ والآية ﴿ لقد نصركم الله في مواطنَ كثيرةٍ ويومَ حنينٍ إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تُغْنِ عنكم شيئًا ﴾ .

قال الزمخشري في الكشاف (٢: ٢٠٣) : « فإن قلت : كيف عطف الزمان والمكان وهو « يوم حنين » على المواطن ؟ قلت : معناه : وموطن يوم حنين ، أو في أيام مواطن كثيرة ويوم حنين . ويجوز أن يُراد بالموطن الوقت كمقتل الحسين . على أن الواجب أن يكون يوم حنين منصوبًا بفعلٍ مضمر لابهذا الظاهر . وموجب ذلك أنّ قوله « إذ أعجبتكم » بدل من « يوم حنين » ، فلو جعلت ناصبه هذا الظاهر لم يصح ؛ لأن كثرتهم لم تعجبهم في جميع تلك المواطن ، ولم يكونوا كثيرًا في جميعها ، فبقي أن يكون ناصبه فعلاً خاصًّا به ، إلا إذا نصبت « إذ » بإضمار « اذكر » .

ففي الأول يتعاطفان نحو : يوم الخميس ويوم الجمعة ، دون الثاني نحو : صليت خلفك أمام زيد .

وفي الثالث يُبدأ بأيّهما بلا عطف . فبالأعم لدخول[1] ما هو أخصُّ منه وَأَعَمُّ من غيره منتهيًا بأخصّها بتكرير (في) نحو : في المسجدِ الجامعِ في الجانبِ الشرقيِّ في نصفهِ الغربيِّ في الزاويةِ اليُمْني في العامِ الأوّل في الشهر الثاني في الأسبوع الثالث في اليوم الرابع .

وبالأخصّ الداخل بتكرير (مِنْ) أو (في) نحو : في الزاويةِ اليمنى من النصفِ الشرقي من الجانب الشرقيّ من المسجدِ الجامع في اليومِ الرابعِ من الأسبوعِ الثّالثِ من الشّهرِ الثاني من العام الأول ، وينحلّ إلى الإضافي بالبدايةِ في الأوّلَ بالآخر وفي الآخِر بالأوّل ، وكلها لَغْوٌ في الأول لا الآخر فالأول .

الرابعة : يحتمل نحو : زيدٌ عندك بالبابِ ، كونَهما خبرين أو أحدهما والآخرُ لغْوٌ أو حال على احتمالٍ في حال. ومثله ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾[2].

وإن اقتصر على الثاني والثالث الرضيُّ[3] فالقياس لباقيها يقتضي . وأما ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ ﴾[4] فالأول خبر (لا) ، والثاني : خبر مبتدأ

(١) في الأصل : للدخول .

(٢) سورة يوسف (١٢/٩٢) : التثريب : التأنيب والعتب . قال الزمخشري في الكشاف (٢: ٣٩١) : فإن قلت: بمَ تعلّق «اليوم» ؟ قلت : بالتثريب ، أو بالمقدر في عليكم من معنى الاستقرار أو بـ« يغفر » . قال الأستراباذي في شرح الكافية : ونحو قوله تعالى : ﴿ لا تثريب عليكم ﴾ عند سيبويه وجمهور النحاة ، الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي ، وإلا كان مضارعًا للمضاف فانتصب ، كما في : لا خيرًا من زيد عندنا ، بل الظرف متعلق بمحذوف ، وهو خبر المبتدأ كما في قولك : عليك تثريب واليومَ معمول لـ « عليكم » ، ويجوز العكس .

(٣) انظر التعليق السابق .

(٤) سورة هود (١١/٤٣) قال الرضي في شرح الكافية (٢: ١٥٩) : وكذا قوله تعالى : ﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله ﴾ « اليوم » خبر المبتدأ وقوله : « من أمر الله » خبر مبتدأ محذوف ، أي : العصمة المنفية من أمر الله ، وهذه الجملة التبيينية لا محلّ لها ، كما قلنا في (سقيًا لك) ، إن التقدير : هو لك ، وإنما لم=

مقدّر أي : العصمةُ ، لعدمِ استقامة معناه بتقديرِ واحدٍ ممّا ذكرناه ، ثم البناء[1] للغْويّة الثاني يأباه . وأما نحو : لا مصليًا في الجامع في النهار ، بالنصب فلغوٌ ومستقرّ لا بالبناء فمستقر ولغو .

ومفاد الأوّل : نفي مُصلّ فيه عنها ، والثاني نَفْيُ مصلٍّ عنه [2] .

المقصد الثاني في الانقسام :

ينقسمُ ستة باعتباراتٍ إلى أقسام :

الأوّلُ : إلى مُعْرَبٍ ومَبْنيّ مُطْلَقين - وهو كثير - ومشروطين : أوّلُهما بالإِضافة أو عدمِ نيتها نحو : قبلُ وبعدُ ، وغيرهما مما يُقْطَع . وثانيهما بها[3] إلى الجملة نحو يوم وساعة ، أو نيتها وهو نحو قبل وبعد[4] .

الثاني : إلى لازمِ الإِضافة وهو : حيثُ وإذْ وإذا ولدُن ولَدَى وعند ، والجهات الستّ وما شابهها من الظروف النسبيّة [7] .

وغالبٍ نحو قبل وبعد ، ولا أيّهما وهو ما عداهما .

ثم الإِضافةُ إمّا إلى جملةٍ هو ظرف مصدرِها أو غيرها :

= يكن للجملة المبينة محلّ لأنها مستأنفة لفظًا ، أو قوله « من أمر الله » متعلق بما دل عليه « لاعاصم » أي لا يعصم من أمر الله .

(١) هكذا قرأتها . والله أعلم .

(٢) قال الرضي في شرح الكافية (٢: ١٥٩) : « ونقول : لا مصليًا في الجامع - إذا نفيت في الوجود مَنْ يوقع صلاته في الجامع ، أي : ليس في الوجود مَنْ يصلي في الجامع ، ويجوز أن يكون مستقرًا في الجامع مَنْ يصلّي في غيره . وإذا قلت : لا مُصلّيَ في الجامع ، فالمعنى ليس في الجامع مصل ، سواء صُلّي في الجامع أو في غيره » .

(٣) بها أي بالإِضافة .

(٤) انظر الرضي علي الكافية (١: ٤٩٤) .

الأولُ إمّا واجبُ الإضافة إليها مكانًا وهو : حيث[1] . أو زمانًا وهو : إذْ وإذا[2]. وإمّا جائزٌ وهو المضاف من غيرها إلى فعليةٍ وهو أكثر، نحو : ﴿ هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ [3] أو اسميّةٍ مقيّدةٍ للزمان نحو : ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾[4] ، وحينَ الحجّاجُ أميرٌ .

والثاني إمّا إلى مفرد أو جملة مصدّرة بحرفٍ مصدريّ نحو : ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا ﴾[5] . وحكمُ المصدرِ القائم مقامَ الزمان حكمُه في الإضافة إلى الفعليّة نحو : انتظرني ريثَ[6] أخرجُ . وأُجْرِي مجراه (آية)[7] بمعنى (عَلَامَة) نحو :

بآيةِ يُقْدِمُونَ الخيلَ شُعْثًا [8]

(١) قال ابن هشام : إن حيث تختص بإضافتها إلى الجمل عن سائر أسماء المكان ، وإضافتها إلى الجملة لازمة ، ولا يشترط لذلك كونها ظرفًا . انظر مغني اللبيب (٢: ٥٤٨ و ١: ١٧٦) وما بعدها .

(٢) قال ابن هشام : ومن أسماء الزمان ثلاثة إضافتها إلى الجملة واجبة ، إذْ باتفاق ، وإذا عند الجمهور ، ولمّا عند مَنْ قال باسميتها .

(٣) سورة المرسلات ٧٧/ ٣٥. انظر مغني اللبيب (٢: ٥٤٧) .

(٤) سورة الذاريات ١٣/٥١ وقبلها « يسألون أيانَ يومُ الدين » .

قال الزمخشري في الكشاف (٤: ٣١٦) : فإن قلت : فبم انتصب اليوم الواقع في الجواب ؟ - أي : يومَ هم على النار ... قلت : بفعل مضمر دلّ عليه السؤال ، أي : يقع يومٌ هم على النار يفتنون . ويجوز أن يكون مفتوحًا لإضافته إلى غير متمكن وهي الجملة . فإن قلت : فما محلّه مفتوحًا ؟ قلت : يجوز أن يكون محلّه نصبًا بالمضمر الذي هو يقع ، ورفعًا على هو يومُ هم على النار يفتنون .

(٥) الآية (١٢٩) من سورة الأعراف .

(٦) قال ابن هشام : لدُنْ وريثَ : يضافان جوازًا إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ، ويشترط كونه مثبتًا . المغني (٢: ٥٥٠) .

(٧) آية بمعنى علامة . قال ابن هشام : تضاف جوازًا إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتًا أو منفيًّا بما . المغني (٢: ٥٤٩) .

(٨) هذا صدر بيت من الوافر وتمامه : كأنّ على سنابكها مُداما .

ذُكر أن آية عند سيبويه مضاف إلى الجملة الفعلية . انظر سيبويه (٤٦٠/١) وذكر البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب (٦: ٢٧٧) وما بعدها أن السيرافي يجوّز إضافة آية إلى المفرد المؤول من الفعل وحرف المصدر . وانظر مغني اللبيب (٢: ٥٤٩) وشرح الكافية (٣: ١٧٣) ونسب البيت للأعشى ولغيره .

والأغلب تصدرُهما بالمصدري نحو : « بآية ما تحبّون الطعامًا »[1] وانتظر في ريثما أخرج .

قيل : والمضاف إلى الجملة معرفةٌ نحو : جئتك يومَ قدِم زيدٌ الحارَّ . ونظّر بأنه غريب غير مسموعٍ ولا مطّردٍ في : يوم قدِم رجلٌ[2].

قلت : بناء على اشتراط السَّماع في هذه الأمثال التعريف[3] ، محمول على خصوص لا على عموم المثال .

فائدة :

قال الرضي : لا يُحتاج في الإِضافة إلى ما هو ظرفه إلى / ربط الضمير . فلا يُقالُ : يومَ جاءكَ فيه زيدٌ ، لكفاية ربطها قبل ، إلا نادرًا كقوله : مضت

(١) عجز بيت من الوافر، وتمامه :

ألا مَـنْ مـبـلـغ عـنـي تميـمًـا بـآيـة مـا يـحـبـون الـطـعـامـا

إذا عددنا أن (ما) مصدرية تكون آية مضافة إلى مفرد (المصدر المؤول) وهذا ما يقتضيه تعبير المؤلف . أما سيبويه فيرى أن (ما) زائدة وأن (آية) مضافة إلى الجملةبعدها . انظر سيبويه (١: ٤٦٠) وشرح أبيات مغني اللبيب (٦: ٢٨٥) والبيت ليزيد بن الصعق . وانظر المغني (٢:٥٤٩) وشرح الكافية (٣:١٧٣) .

(٢) الجمل في اعتبار النحاة تعد من النكرات فكيف يكتسب الظرف موصوفًا أو غير موصوف المعرفة منها ؟ وسأسرد ما ورد في شرح الكافية ليتبيّن المراد (٣: ١٧٥) :

واختلف في كون الظروف مضافةً إلى ظاهر الجملة أو إلى المصدر الذي تضمنته ، والنزاع في الحقيقة منتفٍ ، لأن الإِضافة في اللفظ إلى ظاهر الجملة بلا خلاف ، ومن حيث المعنى إلى مصدرها ، لأن معنى يوم قدم زيد ، يوم قدومه ، ولو كان مضافًا في الحقيقة إلى ظاهر الجملة ، وهي خبر ، لكان المعنى : يوم هذا الخبر المعيّن ، وأيضًا ، الإِضافة في المعنى لتخصيص الزمن ولابد في الإضافة المفيدة في للتخصيص من صحة تقدير لا للتخصيص، واللام يتعذر دخولها على الجملة.

قال صاحب المغني (منصور بن فلاح) : يتصرّف الظرف المضاف إلى الجملة ، فيصحّ أن يقال : جئتك يوم قدم زيدٌ ، الحارَّ أو الباردَ ، على أن يكون صفة ليوم .

قال الرضي : ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي ألا يتصرّف المضاف إذا كان الفاعل في الفعلية أو المبتدأ في الاسمية ، نكرةً ، نحو : يوم قَدِمَ أمير ، ويومَ أميرٌ كبير قدم ، إذ المعنى : يوم قدوم أمير .

(٣) في الأصل : والتصريف . وبالواو يختل معنى الكلام .

ستةٌ لعام وُلدت فيه[1]. وفيه بحث .

تنبيه :

من المشكلِ إضافةُ الزمانِ إلى (إذْ) في : يومئذٍ وحينئذ . فقيل : مضاف إلى إذْ ، كـ (شجر الأراك) والتنوين للتعويض عمّا أُضيف إليه ، والكسر لالتقاء الساكنين. وقيل للإضافة لإعرابها، ورُدّ بأنه لا وجه له. وقيل: مضاف إلى الجملة، وإذْ بدلٌ منه، ليلحقَ به التنوينُ عن المحذوف[2]. وفي تمام تحقيقه بسط[3].

الثالث : إلى ممنوع الصرف للعلميّة مع التأنيث وهو غُدْوَة وعَشِيّة[4] ، أو العدْل كسَحَر[5] . ومصروف وهو كثير معروف .

(١) المؤلف ينقل كلام الرضي بالمعنى ، ونص الرضي كما ورد في شرح الكافية (٣: ١٧٩) : « واعلم أنّ الظرف المضاف إلى الجملة ، لمّا كان ظرفًا للمصدر الذي تضمنته الجملة ، على ما قررنا قبل ، لم يجز أن يعود من الجملة إليه ضمير ، فلا يقال : آتيك يوم قدم زيد فيه ، لأن الربط الذي يُطلب حصوله من مثل هذا الضمير ، حصل بإضافة الظرف إلى الجملة ، وجَعْله ظرفًا لمضمونها ، فيكون بأنك قلت : يوم قدوم زيد فيه ، أي في اليوم ، وذلك غير مستعمل ، قال تعالى : ﴿ يوم تبيضّ وجوه ﴾ آل عمران ١٠٦/٣ وقد يقول العوام : يوم تسودّ فيه الوجوه ، ونحو ذلك .

(٢) سأورد بعض كلام الأستراباذي منقولاً بتصرف عن شرح الكافية (٣: ١٧٧) :

وأمّا نحو : يومئذٍ وحينئذ ، وساعتئذٍ ، فقالوا : إن الظروف مضافة إلى « إذ » المضافة في المعنى إلى جملة محذوفة مبدل منها التنوين . وفي ذلك تعسف من حيث المعنى ، والذي يبدو لي : أن هذه الظروف التي كلها في الظاهر مضافة إلى « إذ » ليست بمضافة إليه ، بل إلى الجمل المحذوفة ، إلا أنهم لما حذفوا تلك الجمل لدلالة سياق الكلام عليها ، لم يحسن أن يبدل منها تنوين لاحق بهذه الظروف ، لأن « إذ » لازم الإضافة ولا وجه لتنوينه إلا أن يكون عوضًا ...

(٣) انظر شرح الكافية : مبحث الظروف المضافة إلى الجمل (١٧٧/٣) وما بعدها .

(٤) قال الرضي في شرح الكافية (١: ٤٩٦) : « ومن المعربات غير المتصرفة : ماعُيّن من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر ، وسَحَر وسُحير ، وعشية وعتمة ومساء وصباح ونهار وليل ، وأعني بالتعيين أن تريد غدوة يومك وضحاه وضحوته وبكرته وسحره وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها » وانظر تعليل الرضي لعدم تصرف هذه الظروف .

(٥) قال الرضي : وسَحَر غير منصرف ، لا لكونه علم الجنس ، بل إذا أردت به سَحَر يومك . شرح الكافية (١: ٥٠٠) وقال ابن يعيش في شرح المفصل (٢: ٤١) والقسم الثاني هو ما لا يستعمل إلا ظرفا وذلك ما لزم النصب لخروجه عن التمكن بتضمنه ما ليس له في الأصل فمن ذلك : (سَحَر وسَحيرا) إذا أردت به سحر يومك فإنه غير متصرف ولا منصرف والذي منعه من الصرف أنه معدول عن الألف واللام معرفة ، ومعنى ذلك أنه إذا أردت به سحر يومك الذي أنت فيه فتزيد فيه الألف واللام للتعريف ، ثم غُيّر عن لفظ ما فيه الألف واللام مع إرادة معناهما .

الرابع : إلى زمانٍ يَقْبَلُ تقديرَ « في » مطلقًا[1] . ومكانٍ لا يقبل منه إلا المبهم[2] وهو الجهاتُ الستُّ وما أشبهه غالبًا مما استُبْهِم ، وما أُلْحِقَ به من نحو الفرسْخ والبريد ، وكلّ مشتقّ مما فيه معنى الاستقرار معمول لِمَا اشتُقّ من ذلك كجلست مجلسَك ﴿ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَد ﴾[3] . ولفظ مكان منصوبًا بذلك وما بعد نحو : دخلتُ الدار . ويُجَرُّ ما سوى ذلك . وأمّا نحوُ : زنةِ الجبلِ وقدْرِ كذا ومقدارِه ، فالأظهر أنها صفاتُ مصادرَ محذوفةٍ . وقد شذّ « هو منّي [٨] مزجرَ الكلب ومناطَ الثريا »[4] لكنّه كثير . ونحو : ذهبتُ الشامَ[5]، قليل .

(١) قال الرضي في شرح الكافية (١: ٤٨٨) : ظروف الزمان كلها ، أي مبهمها وموقتها يقبل ذلك ، أي يقبل النصب بتقدير « في » ، والمبهم من الزمان هو الذي لا حدّ له يحصره ، معرفة كان أو نكرة ، كحين وزمان والحين والزمان .

والموقت منه : ماله نهاية تحصره سواء كان معرفة أو نكرة كيوم وليلة وشهر ، ويوم الجمعة ، وليلة القدر ، وشهر رمضان .

(٢) قال الرضي في شرح الكافية (١: ٤٨٨) : اختُلِف في تفسير المبهم من المكان ، فقيل : هو النكرة ، وليس بشيء ، لأن نحو : جلست خلفك وأمامك ، منتصبٌ بلا خلاف ، على الظرفية .

وقيل هو غير المحصور ، فتخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل ، ولا خلاف في انتصابها على الظرفية . فقال هؤلاء : ينتصب من المكان على الظرفية نوعان : المبهم والمعدود ،ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وإزاء وحذاء وحِذة وتلقاء وما هو بمعناه ، ويستثني من المبهم جانب وما بمعناها من : جهة ووجه وكنف وذرى ، وكذا خارج الدار ، فلا يقال : جانب عمرو وكنفه بل : في جانبه : أو : إلى جانبه ، وكذا خارج الدار ، فلا يقال : زيد خارجَ الدار ، كما قال سيبويه ، بل من خارجها ، كما لا يقال : زيدٌ داخلَ الدار وجوفَ البيت بل : في داخلها وفي جوفه .

(٣) سورة التوبة ٥/٩ قال الزمخشري في الكشاف (٢: ١٩٤) : (كل مرصد) كل ممرّ ومجتاز ترصدونهم به ، وانتصابه على الظرف .

(٤) قال في شرح الكافية (١: ٤٩٣) : ويكثر حذف (في) وإن كان شاذًا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب أو البعد ، حتى يكاد يلحق بالقياس ، نحو : هو مني مزجرَ الكلب ومناط الثريا ومقعد الخائن ومنزلة الشغاف . وانظر شرح الكافية (١: ٢٥٠) . ومعنى قوله : مزجر الكلب أي : مهان . ومناط الثريا أي بعيد .

(٥) في شرح الكافية (١: ٤٩٢) : وأمّا نحو : ذهبت الشام ، فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقًا ، لأن « ذهبت » لازم ، وهو شاذ .

تنبيه :

كثيرٌ مّـما يقبلُ النصبَ ينجرّ بـ (في) أو الباء بمعناها نحو : ﴿ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ ﴾[1] و ﴿ مَعْدُودَاتٍ ﴾[2] ﴿ وسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾[3] أو بـ (مِنْ) بمعناها نحو : من قبلهم ومن بعدهم ، فلا يقال : في عندِك : ولا في قبلك . ويتّفقان في الصّلاحية اللغوية والاستقرار ، ويفترقان في الصُّلوح للإخبار ، فلا يُخبر بالزمان عن الأعيان إلا متجددةً : كـ (الليلةَ الهلالُ) ، أو معلومًا إضافة معنى إليها كـ (اليوم خمر)[4] ، أو عامةٍ وهو خاصّ نحو : لا كوكبَ الليلة ، أو مسؤول به عنه نحو : في أيّ ليلةٍ لا كوكبُ ؟

وأما عن المعاني الحادثة فيصحّ ، فإنْ كان مُسْتَغْرَقًا بها أو أكثرَه وهو نكرةٌ فمرفوعٌ غالبًا ، كـ (الصوم يومٌ والسيرُ شهرٌ) ، وهو في أكثره . وجاز النصب والجرّ بـ (في) . أو معرفة فالثلاثة[5]، والنصب أرجح . وقال الكوفيون : لا ينجرّ فيهما لإفادته التبعيض ولا يُفيد، فإن لم يستغرق فالأخيران أغلب وفاقًا[6] .

(١) سورة الحج ٢٢/ ٢٨.

(٢) سورة البقرة ١٨٤/٢

(٣) سورة إبراهيم ١٤/ ٤٥.

(٤) قال في شرح الكافية (١: ٢٤٨) : واعلم أن ظرف الزمان لا يكون خبرًا عن اسم عين ولا حالاً منه ولا صفة له ، لعدم الفائدة ، إلا في موضعين : أحدهما : أن يشبه العين المعني في حدوثه وقتًا دون وقت نحو : الليلة الهلالُ ، الثاني : أن يعلم إضافة معنى إليه تقديرًا نحو قول امرئ القيس : اليومَ خمرٌ وغدًا أمر . أي شرب خمر .

(٥) أي الرفع والنصب والجر .

(٦) قال في شرح الكافية (١: ٢٤٩) : ويكون ظرف الزمان خبرًا عن اسم معنى بشرط حدوثه ، ثم يُنظر ، فإن استغرق ذلك المعني جميع الزمان أو أكثره ، وكان الزمان نكرة رفع غالبًا ، نحو : الصوم يوم ، والسير شهرٌ، إذا كان السير في أكثره، لأنه باستغراقه إياه كأنه هو ، ولا سيّما مع التنكير المناسب للخبرية .

ويجوز نصب هذا الزمان المنكر ، وجرّه بفي نحو : الصوم في يوم ، أو يومًا خلافًا للكوفيين ، وذلك أنّ « في » عندهم توجب التبعيض ، فلا يجيزون : صمت في يوم الجمعة ، بل يوجبون النصب .

فإن وقع الفعل لا في أكثر الزمان ، سواء كان الزمان معرّفًا أو منكرًا ، فالأغلب نصبه أو جرّه بفي ، اتفاقًا بين الفريقين نحو : الخروج يومًا أو في يوم ، والسير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة .

فإن قيل : ﴿ الحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾[١] أجيب بالمبالغة للتأكيد في الأمريّة[٢]، أو بتقدير : أشهر الحج .

وأما بالمكان فعنهما مطلقًا ، وهو غير متصرفٍ كـ (زيدٌ عندك) فالرفع ممتنع ، أو متصرّف معرفة كـ (خَلْفَكَ) / فمرجوح ، أو نكرة نحو : أنت منّي مكانٌ قريبٌ ، فراجح ، أي : مكانك مني ، أو ذو مكانٍ[٣] .

أو متصرف موَقتٌ مخبَرٌ به عن العين ؛ لتقدير المسافة ، فلازم[٤] ، والزمان في الأخير مثلُه نحو : دارُك مني فرسخٌ ، ومنزلك منّي ليلةٌ ، أي ذات مسافة فرسخ ، أو ذو مسافة سُرَى ليلة[٥] .

---

(١) سورة البقرة ٢/ ١٩٧.

(٢) قال العلامة الرضي : وأما قوله تعالى : ﴿ الحَجُّ أشهر معلومات ﴾ فلتأكيد أمر الحج ودعاء الناس إلى الاستعداد له حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة . شرح الكافية (١/ ٢٥٠) .

(٣) قال الرضي في شرح الكافية (١: ٢٥٠) : إذا كان ظرف المكان خبرًا عن اسم عين ، سواء كان اسم مكان أو لا ، فإن كان غير متصرّف ، نحو : زيد عندك ، فلا كلام في امتناع رفعه ، وإن كان متصرفًا وهو نكرة فالرفع راجح نحو : أنت مني مكانٌ قريب ، ودارك منّي يمينٌ أو شمالٌ ، وهو باقٍ على الظرفية عند البصريين ، والمضاف محذوف ؛ إمّا من المبتدأ ، أي : مكانك مني مكان قريب ، أو من الخبر : أي أنت مني ذو مكان قريب ، ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف .

وإن كان معرفة فالرفع مرجوح نحو : زيد خلفك ، وداري أمامك ، وذلك لأن أصل الخبر التنكير ، ومع ذلك ، فرفع المعرفة لا يختصّ بالشعر نحو قوله :

شهدنا فما تلقى لنا من كتيبةٍ يدَ الدهر إلا جبرئيل أمامُها

خلافًا للجرمي والكوفيين .

قلت : الشاهد في البيت أن الظرف (أمامها) ورد مرفوعًا على أنه خبر للمبتدأ (جبرئيل) . والبيت من الطويل ، لكعب بن مالك .

(٤) أي الرفع لازم .

(٥) قال في شرح الكافية (١: ٢٥١) : ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان إذا كان متصرفًا ومؤقتًا محدودًا ، وأخبرت به عن اسم عينٍ لإرادة تقدير المسافة القريبة أو البعيدة نحو : دارك مني فرسخ ، وأنت مني بريدٌ، ومنزلك مني ليلةٌ، أي: ذات مسافة فرسخ ، على حذف مضاف بعد مضاف ، وكذا : ذو مسافة سُرى ليلة ، ومني متعلق بمدلول الخبر ، أي بعيدة مني هذا القدر .

وأمّا : داري خلف دارك فرسخين - بالنصب - فتمييزٌ ، أي : تباعدت ، أو مصدرٌ ، كـ (دنوت أنملةً) ، وبالرفع خبرٌ وما قبله ظرفُه ، أو كلاهما خبرٌ[1] . ويجوز : من خلف دارك ، والعمل بحاله ، في الأصح . وأمّا أنت مني - أي من أشياعي - فرسخين ، فمنصوب ، أي : ذو فرسخين ، أو ما سرنا فرسخين[2] .

وإذا أخبرت بـ (اليوم) عن الجمعة أو السبت فرفعُه أولى ، وجاز النصب لملاحظة معنى الاجتماع أو السكون ، كـ (اليومَ العيدُ والفطرُ[3]) ، وعن باقيها تعيّن خلافًا للفراء[4] وهشام[5] .

وقد يقام المصدر مُقام الزمان بإضمار المضاف . وقيل : لا ، نحو :

(١) قال في شرح الكافية (١: ٢٥٢) : وأما انتصاب نحو قولك : داري خلف دارك فرسخين ، وميلاً وبريدًا أو يومًا وليلة ، فلأنّ الخبر هو « خلف دارك » ونصبها على الحال عند المبرد ، من الضمير في الخبر ، أي ذات مسافة فرسخين . وعلى التمييز عند الجمهور ، وهو تمييز عن النسبة ، أي : تباعدت فرسخين ، فالفرسخان مبعدان لها ، كما أنّ الماء في : امتلأ الإناء ماءً ، مالئ . ويجوز أن ينتصب على المصدر كقولك : دنوت أنملةً ، أي دنوّ أنملة كما قيل في قوله تعالى : ﴿ ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ﴾ الزخرف ٣٢/٤٣ ويجوز رفعها ، و (خلف) ظرف للخبر ، أي ذات مسافة فرسخين خلف دارك ، أو هما خبران .

(٢) في شرح الكافية : (١: ٢٥٣) : ويجوز أيضًا : أنت منيّ فرسخين بالنصب ، على أنّ « مني » خبر المبتدأ ، أي من أشياعي ، وفرسخين : حال ، أي ذوي سير فرسخين أو على الظرف ، أي في فرسخين ، أي أنت من أشياعي ما سرنا فرسخين .

(٣) في شرح الكافية (١: ٢٥٤) : واعلم أنّ « اليوم » إذا وقع خبرًا عن لفظي (الجمعة والسبت) جاز نصبه على ضعفه ، لكونها في الأصل مصدرين ، فمعنى : اليومَ الجمعة أو السبت : أي الاجتماع أو السكون . والأَولى رفعُه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين .

ولا يجوز نصب « اليوم » خبرًا عن الأحد والإثنين ، إذ هما بمعنى اليومين ، واليوم لا يكون في اليوم ، وأجازه الفرّاء وهشام ، وذلك لتأويلهما اليومِ بـ (الآن) ، كما يقال : أنا اليومَ ، أفعل كذا ، أي الآن . فمعنى : اليوم الأحد ، أي الآن الأحد . والآن أعمّ من الآحد فيصحّ أن يكون ظرفه .

(٤) الفراء : يحيى بن زياد ، أبو زكريا ، كان أعلم الكوفيين بالنحو ، وهو صاحب كتاب معاني القرآن . توفي بطريق مكة سنة ٢٠٧هـ عن سبع وستين سنة . (بغية الوعاة ٢: ٣٣٣) .

(٥) هشام : هو هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النخويّ الكوفي ، أحد أعيان أصحاب الكسائي . توفي سنة ٢٠٩ هـ . (بغية الوعاة ٢: ٣٢٨) .

انتظرني جزْر جزورين ، أي مثل زمانٍ . وآتيك خفُوق النّجْم ، ومقْدَم الحاج بمعنى القدوم ، أي وقته كالمكان في نحو : مشيتُ غَلْوةَ سَهْمٍ ورميةَ سهم ، وأقْطعه حُضْرَ فرسه ، أي مسافة كُلٍّ(١) .

وربما أقيم العين مقام المصدر المذكور نحو : لا آتيك الشَّمْسَ والقَمَرَ [٩] أي مدّة طلوعه(٢) . قيل : ومنه

باكرتُ حاجتَها الدجاجَ بِسُحْرَةٍ(٣)

الخامس : إلى متصرفٍ وهو ما لا يلزم النصب والجرّ بـ من ، وغير متصرف وهو مالزمهما ومنه أكثر الظروف المبنية كإذ ، وإذا ، وحيثُ ، ومتى ،

---

(١) قال في شرح الكافية (١: ٥٠١) : واعلم أنه يكثر جعل المصدر حينًا ، لسعة الكلام نحو : انتظرني جزر جزورين ، وسيرَ عليه ترويحتين ، أي مثل زمان جزر جزورين ومثل زمان ترويحتين ، قال تعالى : ﴿ وإدبار النجوم ﴾ /الطور ٥٢/٤٩- أي وقت إدبارها .

وكل ذلك على حذف المضاف ، وعند أبي علي أن المصدر يقام مقام الزمان من غير إضمار مضاف ، وذلك لما بينهما من التجانس ، بكونهما مدلولي الفعل ، ولذلك ينصب الفعل مبهميهما وموقتيهما بخلاف المكان ، وأمّا قولهم : كان ذلك مقدم الحاج ، فليس من ذلك ، لأن « مفعلاً » يكون اسم الزمان .

ويقلّ إقامة الحين مقام المصدر كقوله تعالى : ﴿ وذكرهم بأيام الله ﴾ إبراهيم ١٤/ ٥، وقد يقوم المصدر المضاف إليه مقام المضاف الذي هو مكان ، نحو : مشيتُ غَلوةَ سهم ، ورميةَ نُشّابة ، أي مسافة غلوة سهم . وفي الحديث : أقطع النبي ﷺ زبيرًا حُضْرَ فرسه .

« غلوة السهم : مقدار ما يصل إليه السهم - النشابة واحدة النشّاب وهي السهام ، والمراد مقدار ما يصل إليه السهم - حُضْر الفرس بضم الحاء وسكون الضاد وهو أقصى جري الفرس ، والمعنى : المسافة التي يقطعها الفرس عند أقصى جريه » .

(٢) في شرح الكافية : (١:٥٠٢) : وقد يقوم المضاف إليه الذي هو اسم عين مقام مضافه الذي هو مصدر قائم مقام مضافه الذي هو حين ، نحو : لا آتيك الشّمس والقمرَ ، أي مدة طلوع القمر .

(٣) صدر بيت من الكامل ، للبيد من معلقته ، وهو البيت ٦١ وعجزه :

لأُعلَّ منها حين هبَّ نيامُها

والشاهد في البيت مجئ (الدجاج) منصوبًا على الظرف بتقدير مضافين أي : وقت صياح الدجاج ، إذا كانت باكرت بمعنى بكرْتُ ، لا غالبت بالبكور . (خزانة الأدب ٣: ١٠٤ ط هارون) . وانظر كلامًا موسعًا فيها .

وانظر شرح ديوان لبيد (ص ٣١٥ ق ٤٨ ب ٦١) وشرح الكافية (١: ٥٠٢) .

وصباحِ مساء ، ويومَ يومَ . وربّما تصرّف حيث وإذْ ومتى ، ومنه بُعيدات بين ، وذات مرّةٍ ، وذات يومٍ ، وذات ليلة ، وأخواتٍ لها ، وذا صباحٍ وذا مساءٍ وذا صبوحٍ وذا غبوقٍ[1] . وأمّا قوله :

عَزَمْتُ على إقامةِ ذِي صَبَاحٍ[2]

فختعمية[3] . ولا يقال : ذات شهرٍ وذات سنة[4]، ومنه نحو : غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكَر وسَحَرَ وسُحَير وعشية وعتمة وصباح ومساء وليل ونهار ، معيّنات بالعناية[5]، وفي الأوّلين [6] علميّة الجنس المحققة ، وفي سحر علمية الشخص المقدّرة[7]، فيمنع الصرف لا في الباقي ، لانصراف ضحوة وعتمة وعشيّة في الأشهر فإنْ لم تُعَيَّن تصرفت فيدخلها لام التعريف . ومنها[8] فوق ولدى وتحت ومع وبَيْنَ بَيْنَ وحَوْلَ وأخواته ، ومكانَ بمعنى بدل لا يمين

(١) في شرح الكافية (١: ٤٩٥) : والمتصرّف من الظروف : مالم يلزم انتصابه بمعنى « في » أو انجراره بـ « من » فمن الأول أكثر الظروف المبنية لزومًا ، كإذ وإذا وك صباح مساء ، ويوم يوم ،.. وقد يجيء حيث وإذ متصرفين .. ومن المعربة غير المتصرفة : بُعيدات بين ، وذات مرّة ، وذات يوم ، وذات ليلة ، وذات غداة ، وذات العشاء ، وذات الزمين ، وذات العويم ، وذا صباح ، وذا مساء ، وذا صبوح ، وذا غبوق .

ومعنى قولهم : بُعيدات بين أي فِراق . انظر شرح الكافية (٤٩٦/١) .

(٢) البيت من الوافر ، وهو من شواهد سيبويه ١١٦/١ وتمامه :

لأمرٍ مّا يُسوَّدُ مَنْ يسود

والشاهد في البيت أن الشاعر جر « ذي صباح » على لغة خثعم ، وهو ظرف لا يتمكن ، والظروف التي لا تتمكّن لا تُجرّ ولا تُرفع ، ولا يجوز مثل هذا إلا في لغة هؤلاء القوم ، أو في ضرورة . (خزانة الأدب ٨٧/٣ ط هارون) والبيت لأنس بن مدركة الخثعمي ، وانظر شرح الكافية (٤٩٥/١ و ٥٣/٣) .

(٣) خثعم إحدى القبائل اليمنية القحطانية . انظر الاشتقاق (٥٢٠) .

(٤) انظر شرح الكافية (١: ٤٩٥) .

(٥) في شرح الكافية (١: ٤٩٦) : ومن المعربات غير المتصرفة ما عُيّن من : غدوة وبكرة ، وضحى وضحوة وبكر ، وسحر وسُحير ... وأعنى بالتعيين أن تريد غدوة يومك ضحاه وضحوته وبكرته .

(٦) أي في بكرة وغدوة .

(٧) انظر التعليق رقم (٥) في ص ١٩٨.

(٨) أي من الظروف المكانية عامة التصرف . انظر شرح الكافية (١: ٥٠٠) .

وشمال . وذاتُ اليمين وذات الشمال . ولفظة بين غير مركب فكثيرة التصرف ، وما بقي من الجهات الستّ فمتوسط .وأمّا وسَط - بالتحريك - فمتصرف ، لا بالسكون فنادرٌ ، كـ (دون) بمعنى قدّام لا بمعنى / أسفل فيتصرفُ . أو بمعنى غير فلا[1].

ومنها عند « س »[2] صفة زمان أقيمت مقامه ، كـ (قديمًا وحديثًا) إلا (مليًّا وقريبًا) فلا يلزم . وعدّ منها قومٌ (عنْدَ) [3]، ولبعضهم فيه نظرٌ وافقه تعبير ابن هشام[4].

وقد[5] يتوسع في الظرف فيُجعل مفعولاً به متّصلاً ضميره بالفعل ولو

(١) في شرح الكافية (١: ٥٠٠) : دون بمعنى قدّام نادرة التصرف .. وقد يدخل (دون) التي بمعنى قدام معنيان آخران ، هي في أحدهما متصرفة وذلك معنى أسفل نحو : أنت دونَ زيد ، إذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها ، فيوصل إلى المخاطب قبل الوصول إلى زيد ، ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو : هذا شئٌ دونٌ ، أي خسيس .

ومعناها الآخر : غير ، ولا يتصرف فيها بهذا المعنى ، وذلك نحو قوله تعالى ﴿ أأتخذ من دونه آلهة ﴾ يس ٣٦/ ٢٣، كأن المعنى : أئذا وصلت إلى الآلهة أكتفي بهم ، ولا أطلب الله الذي هو خلفهم ووراءهم ، فهم كأنهم قدّامه في المكان . تعالى الله عنه .

(٢) س يعني سيبويه . وانظر الكتاب (١:٢٠٣) .

قال الرضي في شرح الكافية (١: ٥٠١) : « ومما يلزمها الظرفية عند سيبويه صفة زمان أقيمت مقامه نحو قوله :

ألا قالت الخنساء يوم لقيتُها أراك حديثًا ناعمَ البالِ أفرعا

أي زمانًا حديثًا ، وجوّز في لفظتي « مليًّا وقريبًا » خاصةَ التصرفَ نحو قولك : سِير على الفرس مليء من الدهر وقريب ، ومليًّا وقريبًا ، وأما غير سيبويه فإنّهم اختاروا في الصفات المذكورة الظرفيةَ ولم يوجبوها ، وإنما اختير نصبها أو وجب ليكون أدلّ على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب » وسيبويه هو إمام النحاة عمرو بن عثمان بن قنبر صاحب الكتاب . توفي في البيضاء بأرض فارس أو بشيراز سنة ١٨٠هـ .. انظر بغية الوعاة (٢: ٢٢٩ برقم ١٨٦٣) .

(٣) في سيبويه (١: ٣٤) : « عند » لا يستعمل إلا ظرفًا ، فلا يدخل عليه « على » وفي مغني اللبيب (١: ٢٠٧) : عند : اسم للحضور الحسيّ نحو ﴿ فلمّا رآه مستقرًا عنده ﴾ النمل ٢٧/ ٤٠، والمعنويّ نحو : ﴿ قال الذي عنده علمٌ من الكتاب ﴾ النمل ٤٠/٢٧ وللقرب كذلك نحو ﴿ عند سدرة المنتهى - عندها جنة المأوى ﴾ النجم ١٤/٥٣- ١٥.. ولا تقع (عند) إلا ظرفًا أو مجرورة بمن .

(٤) انظر كلام ابن هشام مفصلا في مغني اللبيب (١:٢٠٧) وما بعدها .

(٥) النص حتى نهاية المقطع مأخوذ من شرح الكافية (١:٥٠٢) ونصه : =

لازمًا أو متعديًا إلى اثنين لا ثلاثةٍ نحو : يومَ الجمعة صمتهُ ، أو : علمتُه زيدًا قائمًا . ويضاف إليه المصدر نحو : ﴿ مكر الليل ﴾[1] أو الصفة كـ « سارق الليلةِ »[2]

السادس[3] : إلى ما يصلح جوابًا لـ كم وجوابًا لـ متى .

فالأول المعدود معرفة أو نكرة فيستغرفه المظروف إنْ أمكن نحو : سرت

= قال النحاة : قد يتوسّع في الظرف المتصرّف فيجعل مفعولاً به ، فحينئذٍ يسوغ أن يضمر مستغنيًا عن لفظ « في » كقولك : يوم الجمعة صمته ، وأن يضاف إليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله تعالى : ﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾ سبأ ٣٣/٣٤ وقوله : يا سارقَ الليلةِ أهل الدار

وقد اتفقوا على أنّ معناه متوسّعًا فيه وغير متوسع فيه سواء ، ثم فرّعوا على هذا الأصل ، فقال بعضهم : لا يتوسّع في ظرف المتعدي إلى اثنين حتى يلحق بالمتعدّي إلى ثلاثة ، فلا يقال : يومَ الجمعة أعطيتُه زيدًا درهمًا ، قال : لأن المتعدّي إلى ثلاثة محصور ، فلا يُزاد عليه ، وجوّزه الأكثرون .

(١) الآية: ﴿بل مكر الليل والنهار﴾ سبأ ٣٣/٣٤. انظركلام ابن هشام في المغني ٢٠٧/١ وما بعدها .

(٢) إشارة إلى قول الشاعر : « يا سارق الليلة أهل الدار » ، وهو من شواهد سيبويه (١: ٨٩، ٩٩) .

وذكر البغدادي في الخزانة ٣: ١٠٨ ط هارون أن الشاهد فيه أنه قد يُتوسّع في الظروف المتصرّفة ، فيضاف إليها المصدر والصفة المشتقّة منه ، فإن الليل ظرف متصرّف ، وقد أضيف إليه « سارق » وهو وصف ... وكان بعض النحويين ينصب الليلة ويخفض أهل ، فيقول : يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار . وانظر شرح المفصل لابن يعيش (٢: ٤٥، ٤٦) .

(٣) اختصر المؤلف هذا القسم من شرح الكافية (٤٩٣:١) وسأورد كلام الرضي لأنه بمثابة الشرح قال : ظرف الزمان على ضربين : ما يصلح جوابًا لـ « كم » ، وهو ما يكون معدودًا سواء كان معرفة أو نكرة ، فإذا كان كذا - أي معدودًا - استغرقه الفعل الناصب له إن أمكن كما إذا قيل لك : كم سرت ؟ فقلت : شهرًا ، استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره ، إلا أن تقصد المبالغة والتجوّز ، وكذا إذا قلت : شهر رمضان ، فإن لم يمكن استغراق الجميع : استغرق منه ما أمكن ، كما تقول : شهرًا ، في جواب : كم صمت ؟ أو كم سريت ؟ ، فالأوّل يعم جميع أيّامه ، والثاني جميع لياليه .

والثاني يصلح جوابًا لـ « متى » ، هو الزمان المختصّ معدودًا كان ، كالعشر الأول من رمضان ، أو لا ، كأول يوم من رمضان ، ويومًا قدم فيه زيد ، ولا يجوز أن يجاب عنه بمعدود غير مختص ، كيوم ، وثلاثة أيام ، وكذا لو قلت : ثلاثة أيام من رمضان ، لأنه غير مختص ، ولو قلت : الثلاثة الأول من رمضان ، جاز ، لاختصاصها .

ويجوز في جواب « متى » التعميم والتبعيض إن صلح الفعل لهما ، كيوم الجمعة ، في جواب : متى سرتَ ؟ وإن وجب التعميم فهو له ، كيوم الجمعة في جواب : متى صمت ؟ وكذا إن لم يكن صالحًا إلا للتبعيض فهو له ، نحو : يوم الجمعة في جواب : متى خرجت من البلد ؟ . فما لا يصلح إلا جواب « متى » : المختص غير المعدود كيوم الجمعة . وما لا يصلح إلا جواب كم : المعدود غير المختص ، كثلاثة أيام وشهر وسنة . وما يصلح جوابًا لهما : المختصّ كالعشر الأوّل من رمضان .

شهرًا أو شهر رمضان ، أي : ليّلا ونهارًا ، إلا للمبالغة ، وإلا فما أمكن نحو : صمت أو سريت شهرًا .

والثاني : المختصّ وإن لم يكن معدودًا ولا معرفة كـ : يومَ الجمعة ويومًا قدِم فيه زيدٌ ، فما اقتضى الاستغراق فللجميع ، أو عدمَه فللبعض أو لأيّهما احتمل كـ : يومَ الجمعة ، في : متى صمتَ أو خرجتَ أو سرتَ ؟ ، فاجتمعا في نحو : العشر الأُوَل من كذا ، وافترقا في نحو : ثلاثة أيّام ويومَ الجمعة .

نكتة :

قال س[1] : إن نحو الدهر والليل والنهار أي مع النهار مختصّ بـ « كَمْ »[2]. وكذا المحرم وصفر - في رواية النجم الرضي - صالحٌ لهما[3] [١٠] في رواية ابن هشام ، لا شهر المحرم وغيره ، فـ « متى » باتفاق نقْل الأعلام[4] . قال نجم الأئمة : إن كان هذا رواية عنهم فَحَبَّذَا ، وإن كان رأيًا فأيّ فرْقٍ ؟ ، أي لا يتغير المحرم بدخول الشهر ، كما لا يتغير الأيام بدخول الدهر .

قلت : هذه الريبة في الإِمام المشهور[5] ، مما تلحق بلسعة العقرب والزنبور ،

(١) عبارة سيبويه ١/ ١١٠: مما لا يكون العمل فيه من الظروف إلا متصّلا بالظرف كله قولك : سير عليه الدهرَ والليل والنهار والأبد ، وهذا جواب لقوله : كم سير عليه ؟ ، إذا جعله ظرفًا .

(٢) في الأصل حاشية : « إلا إن أردت الليل المخصوص والنهار فبمتى لتعينهما » .

(٣) قال سيبويه (١/١١١) : مما جرى مجرى الأبد والدهر والليل والنهار : المحرم وصفر وجمادي وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجة ، لأنهم جعلوهنّ جملة واحدة لعدّة الأيام ، كأنهم قالوا : سيرَ عليه الثلاثون يومًا ، ولو قلت : شهرُ رمضان أو شهر ذي القعدة لكان بمنزلة يوم الجمعة ، والبارحة والليلة ولصار جواب « متى » . وانظر شرح الكافية (١: ٤٩٤) وعلق الرضي على كلام سيبويه بقوله : هذا كلامه ، فإن كان مستندًا إلى رواية عن العرب فبها ونعمت ، وإلا فأي فرق بينهما من حيث المعنى ؟ قوله - أي سيبويه - كأنه قيل : سير عليه الثلاثون يومًا ، قلنا : ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابًا لمتى كالعشر الأول من رمضان - على ما ذكرنا ..

(٤) أي إن الجواب بشهر المحرم لا يصح جوابًا لكم ، إنه جواب لمتى .

(٥) يشير إلى كلام الرضي في سيبويه بصيغة الشك .

ولقد خيل الريب في ابن عثمان[١] تشيّعُه لعليٍّ أبي الحسن[٢]، كما خيل البدر ابن مالك[٣] تشيعه لسعيد أبي الحسن [٤]، في النفي عن كيف ظرفية المكان والزمن[٥].

قلت : وهو عند الإنصاف من القوة بمكان ، لعدم ظهور معنى الزمن فيها والمكان ، والعجبُ أنّها عُدّت ظرفاً للحال ، لتأويلها بما لا يُعدّ على أيّ حال[٦]، وقد عرّض من حكم بذلك لذلك كلَّ مجرور مع ما يجرّه من الحروف ، للتطفّل على الدخول في الظروف ، ويقول : على أيّ حال كيف تُعَدُّ وأنا أظرف ، وبزمان الظرف وبمكانه أعرف . والذي عندي - وإن كنت مِمَّنْ لا عِنْدَ له - أنها شقيقة أول نوعي « كَمْ »، وإن شاققتها في كونها عن الكيف وتلك عن الكم[٧]، فقد كفاهما في المعنى الكنائي التضارع ، وكفّهما عن التباين في الغرض الاستفهاميّ التراضع ، فإن اعترض مَنْ لم يُسلمْ للخالق الحكمَ فيِمن خلق ، ولم يسلم من الداء المستعاذ منه في الفلق[٨]، بـ كيف يسبق لاحقٌ من الخلف / إلى

(١) ابن عثمان بن عفّان .

(٢) علي أبو الحسن : علي بن أبي طالب .

(٣) بدر الدين بن مالك ، محمد بن محمد بن عبد الله ، وهو ابن الإمام ابن مالك النحوي . كان إمامًا في النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق .

من كتبه : شرح الألفية والكافية لوالده وغير ذلك . توفي بدمشق ٦٨٦هـ انظر بغية الوعاة (١: ٢٢٥ برقم ٤٠٨) .

(٤) أبو الحسن الأخفش .

(٥) يشير هنا إلى رأي أبي الحسن الأخفش بأن « كيف » إنما هي اسم غير ظرف . ونقل ابن هشام كلامًا نسبةً إلى ابن مالك يشتم منه تأييده لما ذهب إليه الأخفش . ولم ينسب الرأي إلى بدر الدين وإنما إلى ابن مالك » . انظر مغني اللبيب (١: ٢٧٢) .

(٦) يغمز هنا رأي سيبويه الذي يذهب إلى تقدير : كيف: في أي حال أو على أي حال . انظر مغني اللبيب ٢٧٢:١ وسيبويه ٢٧٨:١ وفي سيبويه ٤٤:٢: كيف من الظروف التي لا تتصرف.

(٧) يريد أن « كيف » اسم استفهام يُسأل بها عن الحال ، كما أن « كم » اسم استفهام يُسأل بها عن العدد .

(٨) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿قل أعوذ برب الفلق . من شر ما خلق﴾ الفلق ١١٣/١، ٢ .

ما لم يدركه سابقٌ من السلف ؟

قلنا : عليكَ - إنْ كنتَ ممّن إذا جاءته البيناتُ آمن - أن تنظر في الحقائق إلى ما قال لا مَنْ . وليس التقدمُ في الأعصار ، بمعيارٍ يا أولي الأبصار .

وقد وصلنا بالخلوص إلى هذا البحث اللطيف إلى ما أردنا من حسن خاتمة العقد الوسيم ، وحصّلنا به إلى ما وعدْنا من الوفاء ببيان معظم أحكام الظرف والتقسيم . سائلين ذا الجلال من فضله أن يجعلنا من المجلّين في الخضوع لجلاله ، المصلين على واسطة عقد النبوة خاتم الرسالة وآله .

وكان الفراغ من تكميله ونقله إلى البياض وتحصيله في السدس الأول من النصف الثاني من اليوم الرابع عشر من الشهر الخامس من شهور سنة خمسٍ وثلاثين ومائة وألف .

ختمت بخير ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

* * *

مراجع التحقيق

١- الاشتقاق ، لابن دريد ، تحقيق عبد السلام هارون . القاهرة : مؤسسة الخانجي ، ١٩٥٨م .

٢- الأعلام ، خير الدين الزركلي ط ٤. بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٩م .

٣- الأم ، الشافعي .

٤- الأمثال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق د . عبد المجيد قطامش . جامعة الملك عبد العزيز ١٩٨٠م .

٥- إملاء ما منّ به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري - القاهرة : المطبعة اليمنية ، ١٣٢١هـ .

٦- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، الرياض . طبعة مصورة .

٧- البدر الطالع ، محمد علي الشوكاني ، القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٤٨هـ .

٨- بغية الوعاة ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة : عيسى البابي الحلبي ، ١٩٦٤م .

٩- حاشية على شرح بانت سعاد ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق نظيف محرم خواجة ، فِسبادن ١٩٨٠م-١٩٩٠م .

١٠- خزانة الأدب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون . القاهرة : دار الكاتب العربي ، ١٩٦٧م - ١٩٨٦م .

١١- شرح أبيات مغني اللبيب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقاق . دمشق : دار المأمون للتراث ، ١٩٧٣م - ١٩٨١م .

١٢- شرح ديوان لبيد ، تحقيق د . إحسان عباس . الكويت ١٩٨٤م .

١٣- شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الأستراباذي ، من عمل يوسف حسن عمر ، جامعة بنغازي ، ١٩٧٨م .

١٤- شرح قصيدة بانت سعاد ، لابن هشام . القاهرة : المطبعة العامرة ، ١٢٩٠هـ .

١٥- شرح المفصل ، لابن يعيش ، القاهرة : إدارة الطباعة المنيرية .

١٦- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق د . إحسان عباس ، ود . عبد المجيد عابدين . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٧١م .

١٧- فهارس كتاب سيبويه ، صنع محمد عبد الخالق عضيمة . القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٩٧٥م .

١٨- الكتاب ، لسيبويه . ط بولاق .

١٩- الكشاف ، الزمخشري ، بعناية مصطفي حسن أحمد . القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٩٥٣م .

٢٠- مجمع الأمثال ، للميداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مصر ١٩٥٩م .

٢١- المستقصى في الأمثال ، للزمخشري ، بيروت دار الكتب العلمية ١٩٧٧م .

٢٢- مصادر الفكر الإسلامي في اليمن ، عبد الله الحبشي ، صيدا (بيروت) : المكتبة العصرية ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .

٢٣- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة : كتاب الشعب ١٣٧٨هـ .

٢٤- مغني اللبيب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د . مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، مراجعة سعيد الأفغاني ، دمشق : دار الفكر ١٩٧٢م .

* * *